أثر المراجعة المشتركة وخصائص لجنة المراجعة على إستمرارية الأرباح

"دراسة إختبارية على الشركات المساهمة المصرية"

دكتور

فوزي عبدالباقي فوزي مرقص

مدرس المحاسبة

كلية التجارة - جامعة الزقازيق

مجلة البحوث التجارية - كلية التجارة جامعة الزقازيق

المجلد الرابع والأربعون - العدد الثالث يوليه ٢٠٢٢

رابط المجلة: https://zcom.journals.ekb.eg/

أثر المراجعة المشتركة وخصائص لجنة المراجعة على إستمرارية الأرباح

"دراسة إختبارية على الشركات المساهمة المصرية"

ملخص:

هدف هذا البحث إلى دراسة وإختبار أثر المراجعة المشتركة وخصائص لجنة المراجعة (حجم لجنة المراجعة، إستقلالية أعضاء لجنة المراجعة، إجتماعات لجنة المراجعة، خبرة أعضاء لجنة المراجعة) على إستمرارية الأرباح للشركات المساهمة المصرية، وإجريت الدراسة على عينة مكونة من (١٢١) شركة غير مالية مقيدة بالبورصة المصرية تنتمى إلى (١٦) قطاعاً إقتصادياً، بإجمالى (٧٢٦) مشاهدة خلال الفترة من عام ٢٠١٥م حتى عام ٢٠٢٠م.

وتم التوصل للنتائج التالية: عدم وجود تأثير معنوى للمراجعة المشتركة على إستمرارية الأرباح، وجود تأثير إيجابى ومعنوى لكل من (حجم لجنة المراجعة، إجتماعات لجنة المراجعة، خبرة أعضاء لجنة المراجعة) على إستمرارية الأرباح، وجود تأثير سلبى ومعنوى لإستقلالية أعضاء لجنة المراجعة على إستمرارية الأرباح، وجود تأثير تفاعلى سلبى ومعنوى للمراجعة المشتركة و حجم لجنة المراجعة على إستمرارية الأرباح، وجود تأثير تفاعلى إيجابى ومعنوى للمراجعة المشتركة وإستقلالية أعضاء لجنة المراجعة على إستمرارية الأرباح، وجود تأثير تفاعلى سلبى ومعنوى للمراجعة المشتركة وخبرة أعضاء لجنة المراجعة على إستمرارية الأرباح، وعدم وجود تأثير تفاعلى معنوى للمراجعة المشتركة وإجتماعات لجنة المراجعة على إستمرارية الأرباح.

الكلمات الأساسية: إستمرارية الأرباح، جودة الأرباح، المراجعة المشتركة، خصائص لجنة المراجعة.

١ـ الإطار العام للبحث:

١ـ١ مقدمة ومشكلة البحث:

تمثل الأرباح المحاسبية أحد أهم القيم التى تحتويها القوائم المالية، حيث تعتبر أداة لتقييم الأداء الحالى للشركة والتنبؤ بأدائها المستقبلى، و يعتمد عليها العديد من مستخدمى القوائم المالية فى إتخاذ القرارات الإستثمارية والإئتمانية وغيرها من القرارات المتعلقة بالشركة، وبالرغم من ذلك إلا أنه لا يمكن الإعتماد على حجم و رقم الربح المحاسبى وحده نظراً لإحتمال تعرضه لممارسات إدارة الأرباح من جانب المديرين لأغراض تحسين الأداء أو تجنب الإفصاح عن الأداء الحقيقى للشركة، وفى الفترة الأخيرة نتيجة لإنهيار وإفلاس العديد من الشركات حول العالم تزايد الإهتمام بجودة الأرباح. (عبدالمجيد،٢٠١٧؛ Menicucci,2020؛ أبوسالم،٢٠٢١)

وتعتبر إستمرارية الأرباح "Earnings Persistence" من أهم المقاييس المحاسبية لجودة الأرباح، وتشير إستمرارية الأرباح إلى مدى قدرة الأرباح الحالية على الإستمرار فى الفترات المستقبلية، وهى تعتبر مؤشراً جيداً لتقييم أداء الشركات. (Ewert and Wagenhofer,2011؛ Canina and Potter,2019)

وقد إهتم مجموعة من الباحثين بدراسة العوامل التى من شأنها زيادة إستمرارية وجودة الأرباح، ومن أهم هذه العوامل آليات حوكمة الشركات والتى تهدف فى الأساس إلى حماية حقوق أصحاب المصالح ومستخدمى المعلومات والتقارير المالية وضمان حصولهم على معلومات ذات جودة مرتفعة لمساعدتهم فى إتخاذ القرارات الرشيدة، وكان من بين هذه الآليات جودة المراجعة الخارجية بإعتبارها أحد أهم الأليات الخارجية لحوكمة الشركات، و فعالية لجان المراجعة بإعتبارها أحد أهم الآليات الداخلية لحوكمة الشركات. (حمدان وأخرون،٢٠١٢؛ زلوم،٢٠١٥؛ Canina and Potter,2019 ؛ السيد،٢٠٢٠)

ونتيجة للإنهيارات التى تعرضت إليها كبرى الشركات والأزمة المالية العالمية الأخيرة، وما تبع ذلك من إتهامات لمكاتب المراجعة بأنها كانت من الأسباب الرئيسية لحدوث الأزمة، ظهر الإهتمام بجودة المراجعة الخارجية، وبتطبيق مدخل المراجعة المشتركة كآلية لتحسين جودة المراجعة الخارجية وزيادة الثقة فى مهنة المراجعة (يوسف،٢٠١٥).

وقد حظى مفهوم وطبيعة المراجعة المشتركة "Joint Audit" بإهتمام من العديد من الباحثين، حيث أشارت دراسة كل من Zerni et al.(2012)؛ Baldouf and Steckel(2012)؛ Holm and Thinggaard (2016)؛ Abdollahiebli (2018) إلى أن تطبيق مدخل المراجعة المشتركة يساعد على زيادة إستقلالية مراقبى الحسابات، كما يساعد على تحسين وزيادة جودة عملية المراجعة، وبالتالى زيادة جودة المعلومات والتقارير المالية التى تفصح عنها الشركات، كما إهتم عدد من

الباحثين بدراسة العلاقة بين المراجعة المشتركة و إستمرارية وجودة الأرباح، وبمراجعة نتائج تلك الدراسات نجد أن البعض منها مثل دراسة كل من Zerni et al.(2012)؛ سعودى (٢٠١٤)؛ Ittonen and Tronnes(2015)؛ Bisogno and De Luca (2016) ؛ Mandour et al.(2018) توصلت إلى وجود تأثير إيجابى لتطبيق المراجعة المشتركة على إستمرارية وجودة الأرباح، بينما توصلت دراسة كل من الجبر والسعدون (٢٠١٤)؛ الديسطى (٢٠١٤)؛ Ali et al.(2019)؛ سليم ومحمد (٢٠٢١) إلى عدم وجود تأثير لتطبيق المراجعة المشتركة على إستمرارية وجودة الأرباح، وبالتالى يتضح وجود فجوة بحثية، حيث يوجد تناقض فى النتائج والأدلة البحثية للدراسات السابقة و التى تم معظمها فى بيئات أجنبية حول العلاقة بين المراجعة المشتركة و إستمرارية وجودة الأرباح، وهنا يظهر التساؤل التالى: **هل يوجد تأثير لتطبيق مدخل المراجعة المشتركة على إستمرارية الأرباح فى بيئة الأعمال المصرية؟**

ومن جهه أخرى ونتيجة لتلك الإنهيارات وما صاحب ذلك من أزامات عالمية، أصبحت البورصات المالية - ومن بينها بورصة الأوراق المالية المصرية بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال المصرى رقم ٣٠ والصادر فى ١٣/ ٦ / ٢٠٠٢م، وقواعد القيد والشطب بالبورصة المصرية لسنة ٢٠١٦ – تلزم الشركات المقيده بالبورصة بأن يكون لديها لجنة للمراجعة "Audit Committee"، و ذلك لإعتبارها أحد أهم الآليات الداخلية التى ترتكز عليها حوكمة الشركات فى زيادة جودة وشفافية المعلومات المالية التى تفصح عنها الشركات، و ذلك من خلال الدور الذى تقوم به هذه اللجنة فى الإشراف والرقابة على النظم المحاسبية وإعداد التقارير المالية، والتأكد من إلتزام الإدارة بالقوانين والتشريعات، والإشراف على فعالية نظام الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية، والإشراف على عملية المراجعة الخارجية. (Zraiq and Fadzid,2018؛ Orjinta and Evelyn,2018؛Buallay,2018؛ عبدالحليم،٢٠١٨؛ سليم،٢٠٢٠؛ متولى،٢٠٢١).

وقد إهتم العديد من الباحثين بدراسة مفهوم وطبيعة لجنة المراجعة والعوامل التى تؤثر على فعاليتها، وقد توصلت دراسة كل من McDaniel et al.(2002)؛ Li et al.(2012) ؛ Salehi and Shirazi (2016)؛ نويجى (٢٠١٧)؛ عبدالمجيد (٢٠١٧)؛ عبدالله (٢٠١٨)؛ عبدالدايم (٢٠١٩)؛Koutoupis and Bekiaris (2019) ؛ إبراهيم (٢٠٢١)؛ عيطة (٢٠٢١) إلى أن (حجم لجنة المراجعة، إستقلالية أعضاء اللجنة، خبرة أعضاء اللجنة، وعدد الإجتماعات) تعتبر من أهم الخصائص التى يجب مراعاتها لضمان فعالية لجنة المراجعة فى أداء مهامها ودورها الإشرافى والرقابى بما يضمن تحسين وزيادة جودة المعلومات والتقارير المالية التى تفصح عنها الشركات.

كما إهتم مجموعة من الباحثين بدراسة الأثار المترتبة على خصائص وفعالية لجنة المراجعة على جودة التقارير المالية بصفة عامة وعلى جودة وإستمرارية الأرباح بصفة خاصة، وبمراجعة

النتائج التى توصلت إليها دراسة كل من: حمدان وأخرون (٢٠١٢)؛ Soliman and Ragab (2014)؛ Hamdan et al.(2013)؛ Azzoz and Khamees (2016)؛ عبدالمجيد (٢٠١٧)؛ Pernamasari (2018)؛ الشاهد و الكردى (٢٠١٨)؛ محمد (٢٠١٨(ب))؛ Salim et al.(2020)؛ Hamdan(2020)؛ Gunawan and Putri (2020) ؛ Yosifa et al.(2021)؛ Agustina et al.(2021)؛ NGO and LE (2021) نجد أن بعضها توصل إلى وجود أثر (إيجابى أو سلبى) لخصائص لجنة المراجعة أو لبعض منها على إستمرارية وجودة الأرباح، والبعض الأخر لم يجد أثر لهذه الخصائص أو لبعض منها على إستمرارية وجودة الأرباح، وبالتالى يتضح وجود فجوة بحثية، حيث يوجد تناقض فى النتائج والأدلة البحثية للدراسات السابقة و التى تم معظمها فى بيئات أجنبية حول العلاقة خصائص لجنة المراجعة و إستمرارية وجودة الأرباح، وهنا يظهر التساؤل التالى: **هل يوجد تأثير لخصائص لجنة المراجعة على إستمرارية الأرباح فى بيئة الأعمال المصرية؟**

وفى ضوء الفجوات البحثية السابق إيضاحها، وإمتداداً للدراسات السابقة، سيسعى البحث الحالى إلى دراسة وإختبار أثر كلاً من المراجعة المشتركة وخصائص لجنة المراجعة على إستمرارية الأرباح فى بيئة الأعمال المصرية، وبالتالى تتمثل **مشكلة البحث الحالى** فى التساؤل التالى:

هل يوجد أثر للمراجعة المشتركة وخصائص لجنة المراجعة على إستمرارية الأرباح فى الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية؟

١-٢ هدف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسى للبحث فى دراسة وإختبار أثر المراجعة المشتركة و خصائص لجنة المراجعة على إستمرارية الأرباح فى الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، وينبثق عن هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف على ماهية وأبعاد إستمرارية الأرباح.
- التعرف على ماهية وأبعاد المراجعة المشتركة، وطبيعة العلاقة بين المراجعة المشتركة وإستمرارية الأرباح فى ضوء الدراسات السابقة.
- التعرف على ماهية وخصائص لجنة المراجعة، وطبيعة العلاقة بين خصائص لجنة المرراجعة وإستمرارية الأرباح فى ضوء الدراسات السابقة.
- إختبار أثر المراجعة المشتركة على إستمرارية الأرباح فى الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية.
- إختبار أثر خصائص لجنة المراجعة على إستمرارية الأرباح فى الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية.

- إختبار الأثر التفاعلى للمراجعة المشتركة وخصائص لجنة المراجعة على إستمرارية الأرباح فى الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية.

١-٣ أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من خلال أمرين أساسيين:

أولاً: على المستوى العلمى: يستمد البحث الحالى أهميته العلمية من خلال مايلى:

- يعد هذا البحث إمتداداً للدراسات السابقة والأدبيات المحاسبية المهتمة بدراسة ماهية العوامل والمتغيرات التى تؤثر على إستمرارية الأرباح، حيث سيحاول البحث الحالى سد الفجوة البحثية المتعلقة بدراسة أثر المراجعة المشتركة وخصائص لجنة المراجعة على إستمرارية الأرباح فى بيئة الأعمال المصرية.
- و من المتوقع أن يساعد هذا البحث الباحثين والمهتمين بمجال البحث العلمى فى التعرف على ماهية وأبعاد إستمرارية الأرباح كأحد مقاييس جودة الأرباح، والتعرف على طبيعة المراجعة المشتركة وكيف يتم تطبيقها وما هى مزاياها وعيوبها، كما سيساعد على التعرف على ماهية وطبيعة لجنة المراجعة وما هى أهم الخصائص التى يجب توافرها حتى تتحقق فعالية لجنة المراجعة فى أداء مهامها.

ثانياً: على المستوى العملى: يستمد البحث الحالى أهميته من خلال مايلى:

- توفير دليلاً عملياً من واقع بيئة الأعمال المصرية عن التأثير الفعلى لكل من تطبيق المراجعة المشتركة وخصائص لجنة المراجعة على إستمرارية الأرباح، والتعرف على مدى مساهمة تطبيق مدخل المراجعة المشتركة فى تحسين وزيادة جودة عملية المراجعة، وكذلك مدى فعالية لجنة المراجعة فى تنفيذ الدور الإشرافى والرقابى لها وبالتالى زيادة جودة المعلومات والتقارير المالية التى تفصح عنها الشركات.
- مساعدة الباحثين والمراجعين والمستثمرين والبنوك والجهات المانحة للإئتمان وغيرهم من الأطراف ذوى الإهتمام والعلاقة بأداء الشركات فى التعرف على ماهية إستمرارية الأرباح ، وكيف يتم قياسها وما هى أهم العوامل التى تؤثر عليها، وكيفية الحكم على إستمرارية و جودة الأرباح وتقييم أداء الشركات وتقدير قيمتها العادلة، والتحقق من قدرة الشركات على الإستمرار فى المستقبل، وبالتالى المساعدة فى إتخاذ القرارات التمويلية والإستثمارية المناسبة.
- و قد تفيد نتائج هذا البحث هيئة سوق المال والجهات والهيئات الرقابية فى التعرف على مدى إلتزام الشركات بتطبيق متطلبات الحوكمة وخاصة فيما يتعلق بتشكيل وتكوين لجنة المراجعة وهل يتم مراعات الخصائص المطلوب توافرها لتحقيق فعالية لجنة المراجعة .

- كما قد تفيد نتائج هذا البحث الجهات المنظمة لمهنة المراجعة والجهات الرقابية فى تقييم إلى أى مدى يتم تطبيق المراجعة المشتركة فى مصر بشكل سليم، وهل تحقق المراجعة المشتركة الهدف من تطبيقها.

١-٤ منهجية البحث:

لتحقيق أهداف البحث إعتمد الباحث على المنهجين الإستقرائى والإستنباطى، وذلك من خلال:

- الدراسة النظرية التحليلية للإصدارات والدراسات السابقة المتعلقة بشكل مباشر أو غير مباشر بموضوع البحث محل الدراسة، لتحديد الإطار النظرى لماهية وأبعاد إستمرارية الأرباح، وعلاقة كل من المراجعة المشتركة و خصائص لجنة المراجعة بإستمرارية وجودة الأرباح، وإشتقاق وصياغة فروض البحث.
- الدراسة الإختبارية: عن طريق دراسة وتحليل محتوى البيانات المالية وغير المالية المنشورة فى التقارير السنوية لعينة من الشركات المساهمة غير المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية والتى تنتمى لقطاعات إقتصادية مختلفة، ودراسة وتحليل العلاقات بين متغيرات الدراسة للتأكد من مدى تحقق فروض البحث.

١-٥ نطاق وحدود البحث:

يقتصر هذا البحث على دراسة وإختبار أثر المراجعة المشتركة وخصائص لجنة المراجعة على إستمرارية الأرباح فى الشركات المساهمة المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية والتى تنتمى لقطاعات إقتصادية مختلفة، وذلك بعد إستبعاد الشركات التى تنتمى إلى قطاع البنوك وقطاع الخدمات المالية غير المصرفية نظراً لإختلاف طبيعة عملها وسياساتها التمويلية وتقاريرها المالية عن الشركات غير المالية، وذلك خلال الفترة من عام ٢٠١٥ م وإلى عام ٢٠٢٠ م.

١-٦ محتويات البحث:

فى ضوء مشكلة وأهداف البحث، سيتم تقسيم الجزء التالى من البحث ليشتمل على الجوانب التالية: [الخلفية النظرية وصياغة فروض البحث فى ضوء مراجعة الدراسات السابقة - الدراسة الإختبارية – خلاصة و تفسير نتائج البحث و التوصيات والمجالات البحثية المقترحة - المراجع - ملاحق البحث].

٢- الخلفية النظرية وصياغة فروض البحث فى ضوء مراجعة الدراسات السابقة:

يهدف هذا الجزء من البحث إلى مراجعة وتحليل الدراسات السابقة التى إهتمت بشكل مباشر أو غير مباشر بموضوع البحث محل الدراسة للتعرف على ماهية وأبعاد إستمرارية الأرباح، وعلاقة كل من

المراجعة المشتركة و خصائص لجنة المراجعة بإستمرارية وجودة الأرباح، وإشتقاق وصياغة فروض البحث، وذلك كما يلى:

٢-١ماهية وأبعاد إستمرارية الأرباح "Earnings Persistence":

تعد الأرباح المحاسبية من أهم البنود التى تحتويها القوائم المالية، وذلك لإعتبارها أداة لتقييم الأداء الحالى وللتنبؤ بالأداء المستقبلى للشركات وإتخاذ القرارات الإقتصادية (Menicucci,2020 ؛ السيد،٢٠٢٠)، وبالرغم من ذلك إلا أن الإعتماد على رقم الربح المحاسبى وحده دون الأخذ فى الإعتبار درجة ثباته وإستمراريته فى المستقبل قد يؤدى إلى إتخاذ قرارات غير رشيدة (أبوسالم،٢٠٢٢).

وحتى يتمكن مستخدمى القوائم المالية وأصحاب المصالح كالمستثمرين و المقرضين من تقييم الأداء المالى للشركة وإتخاذ القرارات الملائمة، فيجب أن تعكس الأرباح المحاسبية الواقع الإقتصادى لنشاط الشركة بشكل جيد ومحكم (عفيفى،٢٠١١)، وفى السنوات الأخيرة وبعد إنهيار العديد من الشركات والمؤسسات الكبيرة فى العالم مثل (Enron & World) أصبح مستخدمى القوائم المالية أكثر حذراً عند النظر إلى رقم صافى الربح و إزداد إهتمامهم بجودة الأرباح (Persakis and Iatridis,2016؛ سليم ومحمد،٢٠٢١).

وقد حظى مفهوم ومقاييس جودة الأرباح بإهتمام العديد من الباحثين، حيث عرف كلاً من Richardson (2003) ؛ Abdelghany (2005) جودة الأرباح بأنها مدى قدرة الأرباح المحاسبية على الإستمرار فى المستقبل، وعرفها حمدان (٢٠١٢) بأنها مدى قدرة الأرباح الحالية على تقديم صورة حقيقية عن واقع الشركة وقدرتها على الإستمرار فى المستقبل، كما عرفها Bellovary et al.(2005)؛ Demerjian et al.(2013)؛ عبيد (٢٠١٧) بأنها قدرة الأرباح الحالية المعلن عنها فى التعبير بصدق عن الأداء الحقيقى للشركة والتنبؤ بالأرباح المستقبلية ومدى إستمراريتها فى المستقبل.

وقدمت الدراسات المحاسبية مقاييس متعددة لجودة الأرباح، فنجد دراسة Schipper and Vincent (2003) قد إعتمدت على أربعة أبعاد لقياس جودة الأرباح؛ تضمن البعد الأول خصائص السلسلة الزمنية للأرباح (إستمرارية الأرباح ، القدرة التبؤية للأرباح، وتقلب الأرباح)، وتضمن البعد الثانى العلاقات بين الدخل والتدفقات النقدية التشغيلية و الإستحقاقات، وتضمن البعد الثالث الخصائص النوعية للمعلومات عن الأرباح (الملائمة، العرض الصادق للأحداث، القابلية للمقارنة، القابلية للتحقق، التوقيت المناسب)، وتمثل البعد الرابع فى تنفيذ القرارات، كما إعتمد Francis et al.(2008) فى قياس جودة الأرباح على بعدين حيث إعتمد فى البعد الأول على الخصائص المحاسبية للأرباح ويتضمن

(جودة الإستحقاقات، إستمرارية الأرباح، القدرة التبؤية، وتمهيد الدخل)، وإعتمد فى البعد الثانى على الخصائص السوقية للأرباح ويتضمن (القيمة الملائمة، التحفظ المحاسبى، والتوقيت المناسب).

وإعتمدت دراسة Dechow et al.(2010) على ثلاثة أبعاد لقياس جودة الأرباح، حيث إشتمل البعد الأول على خصائص الأرباح (إستمرارية الأرباح، تمهيد الدخل، جودة الإستحقاقات، الإعتراف بالخسائر فى التوقيت المناسب، التوقيت غير المتماثل، وتحقق الربح المستهدف كمؤشر لإدارة الأرباح)، وإشتمل البعد الثانى على مدى إستجابة المستثمر للأرباح من خلال معامل الإستجابة للأرباح و معامل التحديد لنموذج العوائد والأرباح، أما البعد الثالث فإشتمل على المؤشرات الخارجية لخطأ الأرباح أو ممارسات إدارة الأرباح ومنها (إعادة إصدار القوائم المالية، والإفصاح عن أوجه الضعف فى إجراءات الرقابة الداخلية).

كما إستخدمت دراسة Ta (2014) ثلاثة أبعاد لقياس جودة الأرباح، تضمن البعد الأول مقاييس لإستدامة الأرباح (إستمرارية الأرباح، القدرة التنبؤية بالأرباح المستقبلية، القدرة التنبؤية بالتدفقات النقدية المستقبلية، وجودة الإستحقاقات)، وتضمن البعد الثانى القيمة الملائمة من خلال نموذج العائد ونموذج السعر، وتضمن البعد الثالث (تمهيد الدخل، التحفظ المحاسبى، والتوقيت المناسب).

ومما سبق يمكن القول أن إستمرارية الأرباح "Earnings Persistence" تعتبر من أهم المقاييس المحاسبية لجودة الأرباح، ويرى Ewert and Wagenhofer (2011) أن إستمرارية الأرباح تشير إلى مدى قدرة الأرباح الحالية على الإستمرار فى الفترات المستقبلية، وعرف Canina, and Potter (2019) إستمرارية الأرباح بأنها درجة الإرتباط الذاتى من الدرجة الأولى فى سلسلة زمنية لأرقام الأرباح، وأنها سمة مرغوب فيها لأنها تدل على إستدامة وجودة الأرباح، كما عرفها Krishnan and Zhang (2019)؛ السيد (٢٠٢٠) بأنها مدى تأثير أرباح الفترة الحالية على توقعات الأرباح المستقبلية.

وبالتالى يمكن تعريف إستمرارية الأرباح بأنها مدى قدرة الأرباح الحالية على تقديم صورة حقيقية والتعبير بصدق عن واقع الشركة وقدرتها على الإستمرار والتبنؤ بالأرباح المستقبلية، وبالتالى فهى تعد مؤشراً جيداً لقياس جودة الأرباح وتقييم أداء الشركات.

وتتأثر إستمرارية الأرباح بمجموعة من العوامل (حمدان وأخرون،٢٠١٢؛ زلوم،٢٠١٥؛ Canina, and Potter,2019؛ السيد،٢٠٢٠) ، من بينها:

أ- حجم الشركة : يعتبر حجم الشركة من أهم العوامل التى تؤثر على إستمرارية وجودة الأرباح، وقد أشارت دراسة Baik et al.(2011)؛ Li (2019) إلى أن الشركات كبيرة الحجم تمتاز بإستمرارية وجودة الأرباح، وذلك نظراً لما تتمتع به الشركات كبيرة الحجم من خصائص وإمكانيات مادية

وبشرية ونظم رقابة فعالة، بينما أشارت دراسة(Lassaad and Khamoussi (2012؛ حمدان وأخرون (٢٠١٢)؛ عبيد (٢٠١٧) إلى أن زيادة حجم الشركة قد يؤدى إلى إنخفاض إستمرارية وجودة الأرباح.

ب- **الرافعه الماليـة** : تستخدم الرافعة المالية لقياس مدى إعتماد الشركة على الديون لتمويل أصولها، وتقاس كنسبة بقسمة إجمالى الديون "الإلتزامات" على إجمالى أصول الشركة، وقد أشارت دراسة حمدان وأخرون (٢٠١٢)؛ Ghosh and Moon (2010)؛ Rahmani and Akbari (2013)؛ Malau (2019) إلى أن إرتفاع الرافعة المالية يؤدى إلى إرتفاع إستمرارية الأرباح، ويرجع ذلك إلى أن إرتفاع نسبة الديون إلى إجمالى الأصول يعنى أن الشركة تكون أكثر إعتماداً على الديون لتمويل أصولها، ويكون هناك رقابة وضغوط من الدائنين على تلك الشركات لتحسين جودة أرباحها وإنخفاض فرص التلاعب فى الأرباح مما يؤدى إلى إرتفاع إستمرارية وجودة الأرباح، بينما أشارت دراسة مليجى(٢٠١٥)؛ Agburuga and Ibanichuka (2016) إلى وجود تأثير عكسى للرافعة المالية على إستمرارية الأرباح، ويعزى ذلك إلى أن إرتفاع نسبة الرفع المالى يعنى إرتفاع نسبة الديون وبالتالى إرتفاع تكلفة الإقتراض وإرتفاع مخاطر الإخلال بعقود الديون وإنخفاض قدرة الشركات على الحصول على ديون جديدة مما يؤدى إلى إحتمال لجوء تلك الشركات إلى التلاعب فى الأرباح لزيادة قيمتها وبالتالى التأثير بالسلب على إستمرارية وجودة الأرباح.

ج- **تقلبات الأرباح:** تنشأ تقلبات الأرباح بسبب عاملين؛ الأول: بسبب الأزمات الإقتصادية، والثانى: بسبب مشاكل فى التحديد المحاسبى للدخل والمرتبطة بمقابلة الإيرادات والمصروفات، ويظهر تأثير هذه التقلبات فى الفترات التالية مما يؤثر على إستمرارية وجودة الأرباح، وقد توصلت دراسة كل من Clubb and Wu (2014)؛ Do Nguyet (2017)؛ أبوسالم (٢٠٢١) إلى أن تقلبات الأرباح تؤثر عكسياً على إستمرارية الأرباح.

د- **خصائص مجلس الإدارة:** يلعب مجلس إدارة الشركة دوراً هاماً فى وضع الأهداف الإستراتيجية للشركة وإقرار الإستراتيجيات والسياسات العامة التى تهيمن على سير العمل وبالتالى التأثير على أداء الشركة بشكل عام وعلى إستمرارية وجودة الأرباح بشكل خاص، وقد أشارت دراسة كل من Lee et al.(2007)؛ Herdjiono and Sari (2017) إلى أن الشركات التى يكون فيها نسبة الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة عالية تقل فيها ممارسات إدارة الأرباح وبالتالى إرتفاع إستمرارية وجودة الأرباح، و أشارت دراسة خليل وإبراهيم (٢٠١٥) إلى وجود علاقة إيجابية بين حجم وإستقلالية مجلس الإدارة وجودة التقرير المالى ككل، وتوصلت دراسة محمد (٢٠١٨(ب)) إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين عدد أعضاء مجلس الإدارة و إستمرارية الأرباح، وأشارت دراسة عفيفى (٢٠١١) إلى أن تزايد الملكية الإدارية يؤدى إلى زيادة جودة الأرباح وإستمراريتها،

وعلى النقيض من ذلك فقد توصلت دراسة Al-Rassas and Kamardin (2015) إلى وجود أثر سلبى لخصائص مجلس الإدارة (حجم المجلس، إستقلالية الأعضاء، والملكية الإدارية) على إستمرارية وجودة الأرباح، وتم إرجاع ذلك إلى عدم فاعلية قواعد الحوكمة وسوء وعدم كفاءة تطبيق قانون حماية المستثمرين .

ه- **لجنة المراجعة:** تعد لجنة المراجعة أحد الآليات والركائز الأساسية لحوكمة الشركات، ووفقاً لقواعد ومتطلبات الحوكمة تتولى هذه اللجنة مجموعة من المهام على رأسها دراسة وفحص نظام الرقابة الداخلية والقوائم المالية والسياسات المحاسبية المستخدمة لضمان جودة التقارير المالية وزيادة موثوقيتها (الدليل المصرى لحوكمة الشركات،٢٠١٦)، وبالتالى فتعد لجنة المراجعة أحد العوامل الهامة التى يمكن أن تؤثر على إستمرارية وجودة الأرباح، وقد أشارت دراسة كل من رضا (٢٠١٠)؛ حمدان وأخرون (٢٠١٢)؛ Al-Rassas and Kamardin (2015) ؛ Alqatamin (2018) إلى وجود تأثير للجان المراجعة على أداء الشركات بشكل عام وعلى إستمرارية وجودة الأرباح بشكل خاص.

و- **المراجعة الداخلية:** تهدف المراجعة الداخلية إلى تقييم وسائل ونظم الرقابة الداخلية وإجراءات إدارة المخاطر فى الشركة والتأكد من سلامة القوائم المالية ومن تطبيق قواعد الحوكمة على نحو سليم (الدليل المصرى لحوكمة الشركات،٢٠١٦)، وبالتالى فإن جودة المراجعة الداخلية تنعكس على جودة الأداء المالى للشركة وجودة المعلومات المحاسبية، وقد أشارت دراسة كل من مليجى (٢٠١٣)؛ Al-Rassas and Kamardin (2015) إلى أن جودة المراجعة الداخلية تلعب دوراً فى تحسين جودة الأرباح وبالتالى ضمان إستمراريتها.

ز- **المراجعة الخارجية:** يلعب المراجع الخارجى دوراً هاماً فى تدعيم ثقة المستثمرين ومستخدمى القوائم المالية فى مصداقية وعدالة المعلومات المفصح عنها فى تلك القوائم ، وقد أشارت دراسة كل من Ettredge et al. (2014)؛ Aledwan et al.(2015)؛ Kanagaretnam et al.(2016) ؛ سليم (٢٠١٩) إلى أن مكاتب المراجعة الكبيرة تحد من قدرة عملائها على الغش والتلاعب فى القوائم المالية، كما تحد من قدرة عملائها على ممارسة عمليات إدارة الأرباح، وقد أشارت دراسة حمدان (٢٠١٢)؛ Vichitsarawong and Pornupatham (2015)؛ Karim and Sarkar (2020) إلى وجود علاقة طردية بين حجم مكتب المراجعة وإستمرارية الأرباح، فى حين أشارت دراسة Demerjian et al.(2013) إلى عدم وجود تأثير معنوى لحجم مكتب المراجعة على إستمرارية الأرباح.

وإمتداداً للدراسات السابقة التى كشفت عن تأثير العوامل السابقة على إستمرارية الأرباح، يهدف البحث الحالى إلى دراسة أثر كلاً من المراجعة المشتركة وخصائص لجنة المراجعة على إستمرارية

الأرباح، لذلك سيتم فى الجزء التالى من هذا القسم من البحث مراجعة وتحليل الدراسات السابقة المتعلقة بذلك للتعرف على ماهية وطبيعة كلاً من المراجعة المشتركة وخصائص لجنة المراجعة وعلاقة كلاً منهما بإستمرارية الأرباح، وإشتقاق وصياغة فروض البحث.

٢-٢ علاقة المراجعة المشتركة بإستمرارية الأرباح، وإشتقاق وصياغة الفرض الأول للبحث:

نتيجة للإنهيارات التى تعرضت إليها كبرى الشركات والأزمة المالية العالمية الأخيرة، وما تبع ذلك من إتهامات لمكاتب المراجعة بأنها كانت من الأسباب الرئيسية لحدوث الأزمة، ظهر مدخل المراجعة المشتركة كآلية لتحسين جودة المراجعة الخارجية وزيادة الثقة فى مهنة المراجعة (يوسف،٢٠١٥).

وقد حظى مفهوم وطبيعة المراجعة المشتركة "Joint Audit" بإهتمام من العديد من الباحثين، حيث إشارت دراسة كل من Zerni et al. (2012)؛ Baldouf and Steckel (2012)؛ Holm and Thinggaard (2016)؛ Abdollahiebli (2018) إلى أن المراجعة المشتركة تعنى قيام مكتبين أو أكثر من مكاتب المراجعة المستقلة بمراجعة القوائم المالية لعميل واحد، حيث يتم الإشتراك فى وضع خطة المراجعة وأداء إجراءات ومهام عملية المراجعة، ويتم إصدار وتوقيع تقرير مراجعة واحد، مع تحملهم المسئولية بشكل تضامنى عن عملية المراجعة التى تمت وعن المعلومات و الرأى المقدم بتقرير المراجعة.

ويرى غالى (٢٠١٨) أن المراجعة المشتركة هى قيام أثنين من مراجعى الحسابات المستقلين بإدارة عملية المراجعة بدءاً من تخطيط عملية المراجعة وتقسيم المهام فيما بينهما، وتبادل الخبرات والمعلومات أثناء تنفيذ عملية المراجعة بهدف الوصول إلى تأكيد معقول بشأن عدالة وصدق التقارير المالية وخلوها من التحريفات الجوهرية، وإصدار تقرير مراجعة مشترك، وعرفها محمد (٢٠١٨(أ))؛ Bianchi et al.(2019)؛ الوكيل (٢٠٢٠) بأنها تعنى مراجعة القوائم المالية لعميل ما بواسطة مكتبين أو أكثر من مكاتب المراجعة سواء بصورة إختيارية أو إلزامية، حيث يشتركوا فى تخطيط إجراءات المراجعة، ويتم تقسيم المهام وتحديد المسؤوليات وتبادل الإشراف فيما بينهم إلى أن يتم إصدار وتوقيع تقرير مراجعة واحد مشترك وتكون المسئولية بينهم مسئولية تضامنية .

ويرى سمعان و أحمد (٢٠١٩) أن عملية المراجعة المشتركة تهدف إلى تحسين جودة المراجعة، حيث يتم إعداد تقرير مراجعة واحد من قبل أكثر من مراجع - وفقاً لبرنامج واضح يحدد طبيعة ومهام الأعمال للمشتركين فى العمل والتنسيق فيما بينهم - ليعبر فى النهاية عن تضامنهم فى أداء ومسئولية عملية المراجعة بهدف التأكيد على خلو القوائم المالية من الأخطاء والتحريفات الجوهرية.

وبمراجعة الدراسات السابقة التى إهتمت بمفهوم وطبيعة المراجعة المشتركة، يمكن إستخلاص ما يلى:

أ- **يقصد بالمراجعة المشتركة "Joint Audit"** قيام مكتبين أو أكثر من مكاتب المراجعة المستقلة بمراجعة القوائم المالية لعميل واحد، ويتم الإشتراك فيما بينهم فى : [وضع خطة وبرنامج المراجعة، تنفيذ مهام وإجراءات عملية المراجعة، و إصدار وتوقيع تقرير مراجعة واحد]، مع تحملهم المسئولية بشكل تضامنى عن عملية المراجعة التى تمت وعن المعلومات و الرأى المقدم بتقرير المراجعة.

ب- **تختلف المراجعة المشتركة "Joint Audit"عن كل من المراجعة المزدوجة "Double Audit" والمراجعة الثنائية "Dual Audit"**، (يوسف،٢٠١٥؛ محمد،٢٠١٨(أ)؛ Bianchi et al.,2019؛ سمعان و أحمد،٢٠١٩؛ الوكيل،٢٠٢٠) حيث أن:

- المراجعة المشتركة "Joint Audit" تقوم على أساس التنسيق المشترك بين مكاتب المراجعة المشاركين فى عملية المراجعة فى التخطيط لعملية المراجعة وفى تنفيذ كافة إجراءات ومهام المراجعة، وإصدار تقرير مراجعة واحد موقع عليه من جميع المراجعين المشاركين فى عملية المراجعة، وتكون المسئولية تضامنيه عن هذا التقرير.
- المراجعة المزدوجة "Double Audit" تعنى تكرار عملية المراجعة مرتين أو أكثر لنفس عميل المراجعة وإصدار تقرير منفصل عن كل عملية مراجعة، وتظهر هذه العملية فى حالة إعادة إصدار القوائم المالية.
- والمراجعة الثنائية "Dual Audit" يتم فيها مراجعة القوائم المالية لعميل المراجعة من قبل مراقبى حسابات من مكتبين منفصلين ومستقلين من مكاتب المراجعة الخارجية، ويقوم كل منهما بإبداء رأيه الفنى المحايد عن ما قام بمراجعته وإصدار وتوقيع تقرير خاص به منفصل ومستقل عن تقرير مراقب الحسابات الأخر، وكلاً منهما يكون مسئول عن تقرير المراجعة الخاص به.

ج- فى الواقع العملى **يتم تطبيق** مدخل المراجعة المشتركة إما **بشكل إلزامى** حيث يتم إلزام الشركات بحكم القانون بتطبيق المراجعة المشتركة، أو **بشكل إختيارى أو طوعى** حيث يتم تطبيق المراجعة المشتركة وفقاً لرغبة الشركة فى ذلك، وفى مصر يتم تطبيق المراجعة المشتركة الإلزامية على البنوك وشركات التمويل العقارى وصناديق الإستثمار وشركات الإيداع، وذلك لكونها من القطاعات ذات التأثير الكبير على الإقتصاد القومى، بينما يتم تطبيق المراجعة المشتركة الإختيارية على الشركات المساهمة المصرية وفقاً لقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وأخر تعديلاته.(محمد،٢٠١٨(أ)؛ الوكيل،٢٠٢٠؛ سليم ومحمد،٢٠٢١)

و يترتب على تطبيق المراجعة المشتركة العديد من المزايا (Zerni et al.,2012؛ Baldouf and Steckel,2012 ؛ Holm and Thinggaard,2016 ؛ Abdollahiebli,2018 ؛ محمد،٢٠١٨(أ)؛ سمعان و أحمد،٢٠١٩؛ Bianchi et al.,2019؛ الوكيل،٢٠٢٠؛ سليم ومحمد،٢٠٢١)، منها:

- الحد من ظاهرة تركز سوق خدمات المراجعة لدى عدد من مكاتب المراجعة الكبار، وإتاحة الفرصة لمكاتب المراجعة الأخرى فى المشاركة فى أداء مهام المراجعة المشتركة، مما يساعد على ظهور مؤسسات مراجعة جديدة قادرة على المنافسة.
- دعم إستقلالية مراقبى الحسابات، حيث أن إشتراك أكثر من مكتب مراجعة فى تنفيذ مهام المراجعه يساعد على إضعاف و مواجهة الضغوط التى قد تمارسها إدارة الشركات على مراقب الحسابات، مما يضمن زيادة مستوى جودة المراجعة.
- تطبيق وتنفيذ إجراءات ومهام المراجعة بمستوى عالى من الكفاءة، نتيجة الإستفادة من تنوع خبرات وتخصصات مراقبى الحسابات المشاركين فى عملية المراجعة.
- المراجعة المشتركة لها تأثير إيجابى على جودة الأرباح، والحد من إعادة إصدار القوائم المالية، وهو ما ينعكس على جودة القوائم المالية.
- إكتساب وزيادة ثقة المستثمرين والمقرضين وأصحاب المصالح فى معلومات التقارير المالية الخاصة بالشركات التى تطبق المراجعة المشتركة.
- ضمان جودة عملية المراجعة، وتخفيض إحتمالات التواطؤ بين مراقب الحسابات والعميل، نتيجة لقيام مراقبى الحسابات المشاركين فى عملية المراجعة بتبادل الإشراف والتحقق من الإجراءات وتنفيذ المهام والأعمال التى يقوم بها كلاً منهما.
- زيادة موثوقية ودقة تقرير المراجعة، نتيجة لتوقيع أثنين أو أكثر من مراقبى الحسابات على تقرير المراجعة وتضامنهم فى تحمل المسئولية، مما يزيد معه الثقة فى تقرير المراجعة المشتركة مقارنتاً بتقرير المراجعة الفردى الذى بوقع من مراقب حسابات واحد.

وبالرغم من المزايا السابقة لتطبيق المراجعة المشتركة، إلا أن هناك **بعض السلبيات و المشاكل التى من المحتمل أن تترتب على تطبيق المراجعة المشتركة** (Zerni et al.,2012؛ Baldouf and Steckel,2012؛ Abdollahiebli,2018 ؛ Deng et al.,2014؛ محمد،٢٠١٨(أ)؛ Bianchi et al.,2019؛ الوكيل،٢٠٢٠؛ سليم ومحمد،٢٠٢١) ومنها:

- صعوبة وتعقد عملية إختيار مراقبى الحسابات، وذلك نتيجة لقلة عدد مكاتب المراجعة التى يستطيع العميل الإختيار بينها، وتركز سوق خدمات المراجعة فى عدد قليل من مكاتب المراجعة التى تنتمى إلى مكاتب المراجعة الأربعة الكبارBig4 .

- غياب التوزيع العادل والمتوازن لأعمال ومهام المراجعة، وعدم وجود معايير محددة يستند عليها عند تقسيم المهام، وهيمنة أحد المراقبين المشتركين فى المراجعة يعد من معوقات تطبيق المراجعة المشتركة.
- قد تؤدى المنافسة بين مكاتب المراجعة إلى صعوبة التنسيق وتبادل المعلومات وعدم التعاون بين مراقبى الحسابات المشاركين فى عملية المراجعة، مما قد يؤدى إلى زيادة وقت أداء مهام عملية المراجعة، وبالتالى تأخر إصدار تقرير المراجعة.
- إحتمال إتكال وإعتماد كل مراقب على أن المراقب الأخر سوف يقوم بالإختبارات و تجميع أدلة ووسائل الإثبات اللازمة لإكتشاف الأخطاء والتحريفات الجوهرية المحتمل وجودها بالقوائم المالية للعميل محل المراجعة، مما قد يؤثر بالسلب على جودة المراجعة.
- عند إعداد التقرير النهائى للمراجعة قد يوجد إختلاف وتضارب فى الرأى بين مراقبى الحسابات المشاركين فى عملية المراجعة، وهو ما قد يؤدى إلى لجوء العميل محل المراجعة إلى مراقب حسابات ثالث للفصل بينهما والوصول إلى رأى صحيح، مما قد يؤثر بالسلب على سمعة مراقبى الحسابات المشاركين فى المراجعة ويضعف ثقة إدارة الشركة فيهما.
- إحتمال أن يؤدى التنافس بين مكاتب المراجعة وسعى كل مكتب إلى كسب رضاء العميل إلى إستغلال العميل ذلك وظهور ما يعرف بتسوق رأى المراجع، وهو ما قد ينعكس سلباً على إستقلال مراقبى الحسابات، وبالتالى التأثير على جودة عملية المراجعة.
- قد يحدث إتفاقيات غير رسمية بين مكتبى المراجعة المشاركين فى عملية المراجعة المشتركة لآكثر من عميل، حيث يتم الإتفاق فيما بينهما على قيام كل مكتب منهما بمراجعة القوائم الماليه لعدد من العملاء بشكل فردى، وقيام المكتب الأخر بمراجعة القوائم المالية لباقى العملاء، ثم يقوم كلاً منهما بالتوقيع على تقرير المراجعة دون مشاركة فعلية فى عملية المراجعة، وتتحول المراجعة المشتركة إلى عملية شكلية مما يؤثر بالسلب على دقة وجودة عملية المراجعة.

هذا وقد إهتمت العديد من الدراسات والأدبيات المحاسبية بدراسة الأثار المترتبة على تطبيق المراجعة المشتركة على كل من جودة المراجعة وجودة التقارير المالية والمعلومات المحاسبية وجودة الأرباح، و لم تتطرق الدراسات السابقة- فى حدود علم الباحث- بشكل مباشر إلى دراسة طبيعة العلاقة بين تطبيق المراجعة المشتركة وإستمرارية الأرباح، ولكن بعض الدراسات تطرقت إلى هذه العلاقة بشكل غير مباشر من خلال إستخدام إستمرارية الأرباح كمقياس لجودتها، وبمراجعة هذه الدراسات نجد ما يلى:

بحثت **دراسة Zerni et al.(2012)** أثر التطبيق الإختيارى لمدخل المراجعة المشتركة على جودة المراجعة، و ذلك بإستخدام عينات منفصلة وتصميمات تجريبية بعدد مبدئى ١٦٦٧ مشاهدة

للشركات المملوكة للقطاع العام والخاص في السويد، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الشركات التى إختارت تطبيق مدخل المراجعة المشتركة لديها درجة أعلى من التحفظ المحاسبى، وتنخفض بها ممارسات إدارة الأرباح، كما أشارت **دراسة سعودى(٢٠١٤)** إلى أن تطبيق مدخل المراجعة المشتركة فى شركات التأمين المصرية يعمل على الحد من ممارسات إدارة الأرباح مقارنة بالمراجعة الفردية.

وهدفت **دراسة الجبر والسعدون (٢٠١٤)** إلى دراسة تأثير المراجعة المشتركة على جودة الأرباح المحاسبية للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية السعودي لعينة بعدد ٥٠٧ مشاهدة خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١١م، وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير للمراجعة المشتركة على جودة الأرباح المحاسبية بشكل عام، كما توصل البحث إلى عدم وجود تأثير للمراجعة المشتركة على جودة الأرباح حتى مع مشاركة مكاتب المراجعة الكبرى في تنفيذ المراجعة المشتركة، إلا أنه عند تقسيم عينة الدراسة بحسب إلزامية المراجعة المشتركة، أظهرت نتائج البحث وجود تأثير سلبي للمراجعة المشتركة على جودة أرباح الشركات الملزمة نظاماً بالمراجعة المشتركة في حين أنه لم يظهر تأثير على جودة أرباح الشركات التي تقوم بالمراجعة المشتركة طواعية.

وفى **دراسة الديسطى (٢٠١٤)** تم إختبار مدى جودة المر اجعة المشتركة فى مقابل المراجعة الفردية لعينة مكونة من ١٠٧ شركة من الشركات المدرجة فى بورصتى القاهرة والأسكندرية عن الأعوام من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١١م، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية فى جودة المراجعة بين المراجعة المشتركة والمراجعة الفردية.

وهدفت **دراسة Ittonen and Tronnes (2015)** إلى دراسة فوائد وتكاليف تطبيق المراجعة المشتركة، وذلك بإستخدام عينة من الشركات المدرجة بالبورصة الفنلندية والسويدية، وقد توصلت الدراسة إلى إرتفاع جودة المراجعة وجودة الأرباح فى الشركات التى تقوم بتعيين إثنين من مكاتب المراجعة للقيام بعملية المراجعة مقارنةً بالشركات التى يتم مراجعتها بواسطة مكتب مراجعه واحد.

وإهتمت **دراسة Bisogno and De Luca (2016)** بتحليل تأثير مدخل المراجعة المشتركة الإختيارى على جودة الأرباح والمعلومات المالية، وذلك بالتطبيق على عينة تكونت من عدد ١٢٣٤٤ مشاهدة من الشركات الصناعية الإيطالية الصغيرة والمتوسطة الحجم من عام ٢٠١٠ م، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابى لتطبيق المراجعة المشتركة على إستمرارية وجودة الأرباح و موثوقية المعلومات المالية للشركات.

وهدفت **دراسة Mandour et al.(2018)** إلى تحديد تأثير التطبيق الإختيارى لمدخل المراجعة المشتركة والمراجعة المزدوجة على ممارسات إدارة الأرباح، وتم الإستعانة بعينة من الشركات المسجلة فى سوق الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٤ م بإجمالى

١٠٤ مشاهدة، وتوصلت الدراسة إلى إنخفاض ممارسات إدارة الأرباح فى الشركات التى تطبق المراجعة المشتركة.

وفى نفس السياق إجريت **دراسة محمد (٢٠١٨(أ))** على بيانات عدد ٧١ شركة من الشركات المسجلة فى سوق الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٦ م بإجمالى ٤٣٠ مشاهدة، بهدف الوصول إلى دليل تطبيقى لتفسير العلاقة بين تطبيق المراجعة المشتركة بنوعيها الإلزامى والإختيارى والمراجعة المزدوجة وبين جودة الأرباح، وتوصلت الدراسة إلى تحقق جودة الأرباح عند تطبيق المراجعة المشتركة بنوعيها الإلزامى والإختيارى بإستخدام الإستحقاقات الإختيارية وحجم مكتب المراجعة كمقياس لجودة الأرباح، فى حين لم تتحقق جودة الأرباح عند تطبيق المراجعة المشتركة بنوعيها الإلزامى والإختيارى بإستخدام مقاييس أخرى لجودة الأرباح مثل نوع تقرير المراجعة والتقرير عن الإستمرارية وإعادة إصدار القوائم المالية.

وقامت **دراسة Ali et al.(2019)** بدراسة تأثير التطبيق الإختيارى للمراجعة المشتركة على جودة التقارير المالية بالتطبيق على عينة من الشركات المدرجة فى البورصة العراقية خلال الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٨م بإجمالى عدد ٢٣٣ مشاهدة، وكشفت نتائج الدراسة عن عدم وجود علاقة معنوية بين التطبيق الإختيارى للمراجعة المشتركة وجودة التقارير المالية بشكل عام، إلا أنه لوحظ إرتفاع جودة التقارير المالية فى حالة تطبيق المراجعة المشتركة بواسطة مزيج مكون من إثنين من مكاتب المراجعة الكبار "Big4" مقارنة بأى مزيج أخر يقوم بالمراجعة المشتركة.

وإختبرت **دراسة سليم ومحمد (٢٠٢١)** تأثير مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين جودة الأرباح وتكلفة رأس المال، بالإستعانة بعينة مكونة من ٩٥ شركة غير مالية مدرجة بسوق الأوراق المالية المصرية للفترة من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٧م بإجمالى ٧٦٠ مشاهدة، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير لمدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين جودة الأرباح (مقاسة بإستمرارية الأرباح، تمهيد الدخل، القدرة التنبؤية للأرباح، و جودة الإستحقاقات الإختيارية) وتكلفة رأس المال.

وفى ضوء ما تقدم ، يتضح تباين النتائج والأدلة البحثية للدراسات السابقة - والتى تم معظمها فى بيئات أجنبية متقدمة بخلاف بيئة الأعمال المصرية - حول العلاقة بين المراجعة المشتركة وإستمرارية وجودة الأرباح، حيث توصلت دراسة كل من:(Zerni et al.(2012؛ سعودى (٢٠١٤)؛ Ittonen and Tronnes (2015)؛(Bisogno and De Luca (2016 ؛ Mandour et al. (2018) إلى وجود تأثير إيجابى لتطبيق المراجعة المشتركة على إستمرارية وجودة الأرباح، وتوصلت دراسة محمد (٢٠١٨(أ)) إلى تحقق جودة الأرباح عند تطبيق المراجعة المشتركة بنوعيها الإلزامى والإختيارى بإستخدام الإستحقاقات الإختيارية وحجم مكتب المراجعة كمقياس لجودة الأرباح، فى حين لم تتحقق جودة الأرباح عند تطبيق المراجعة المشتركة بنوعيها الإلزامى والإختيارى بإستخدام مقاييس أخرى لجودة الأرباح مثل

نوع تقرير المراجعة والتقرير عن الإستمرارية وإعادة إصدار القوائم المالية، بينما توصلت دراسة كل من الجبر والسعدون (٢٠١٤)؛ الديسطى (٢٠١٤)؛ Ali et al.(2019) ؛ سليم ومحمد (٢٠٢١) إلى عدم وجود تأثير لتطلبق المراجعة المشتركة على إستمرارية وجودة الأرباح.

و يتوقع الباحث وجود علاقة بين تطبيق المراجعة المشتركة و إستمرارية الأرباح، ولكن يصعب توقع و تحديد إتجاه هذه العلاقة نظراً للإختلاف والتباين فى النتائج والأدلة البحثية التى قدمتها الدراسات السابقة فى هذا الشأن، لذلك سيتم إشتقاق وصياغة **الفرض الأول للبحث** فى صيغة فرض العدم، وذلك كما يلى:

"لا يوجد تأثير معنوى لتطبيق مدخل المراجعة المشتركة على إستمرارية الأرباح فى الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية "

٢-٣علاقة خصائص لجنة المراجعة بإستمرارية الأرباح، وإشتقاق وصياغة فروض البحث الخاصة بذلك:

تلزم البورصات المالية - ومن بينها بورصة الأوراق المالية المصرية بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال المصرى رقم ٣٠ والصادر فى ١٣/ ٦ / ٢٠٠٢م، وقواعد القيد والشطب بالبورصة المصرية لسنة ٢٠١٦ - الشركات المقيده بالبورصة بأن يكون لديها لجنة للمراجعة " Audit Committee"، ويرجع ذلك إلى الدور الهام الذى تؤدية لجنة المراجعة الفعالة كأحد أهم الآليات الداخلية التى ترتكز عليها الحوكمة فى زيادة جودة وشفافية المعلومات المالية التى تفصح عنها الشركات، وذلك من خلال دورها فى التأكد من إلتزام الشركات بإعداد القوائم والتقارير المالية وفقاً للمبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها، وتقييمها للمراجعة ونظام الرقابة الداخلية، ومتابعة الآلية التى يتم بها تعيين مراقب الحسابات الخارجى والتأكد من الإلتزام بالقوانين واللوائح و متطلبات الحوكمة بما يدعم ويعزز إستقلالية مراقب الحسابات ومتابعة تنفيذه لمهام المراجعة، وهو ما يساعد على زيادة الثقة فى فى التقارير والمعلومات المالية الخاصة بتلك الشركات (Zraiq and Fadzid,2018؛ Buallay,2018؛ Orjinta and Evelyn,2018؛ عبدالحليم،٢٠١٨؛ سليم،٢٠٢٠؛ متولى،٢٠٢١).

وبالرجوع إلى دراسة كل من (2018) Zraiq and Fadzid؛ (2018) Buallay؛ Orjinta and Evelyn (2018)؛ عبدالحليم (٢٠١٨)؛ سليم (٢٠٢٠)؛ متولى (٢٠٢١)، وإلى الدليل المصرى لحوكمة الشركات الصادر عن مركز المديرين المصرى بالهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦م، **يمكن تعريف لجنة المراجعة** بأنها: " لجنة رقابية يشكلها مجلس الإدارة من عدد لا يقل عن ثلاثة أعضاء من أعضائه غير التنفيذيين و المستقلين أو من خارج الشركة، على أن يكون بينهم عضواً واحداً على الأقل ممن لديهم المعرفة والخبرة فى الشئون المالية والمحاسبة، وتجتمع اللجنة

مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة شهور، ويكون للجنة لائحة عمل تعتمد من مجلس الإدارة تحدد نطاق عملها ومسئولياتها وإختصاصاتها بما يتماشى مع القوانين والتعليمات الرقابية"، **وتتولى لجنة المراجعة المهام التالية** (الدليل المصرى لحوكمة الشركات،٢٠١٦)**:**

- التأكد من إلتزام الشركة بإتباع النظم واللوائح والقوانين الداخلية والخارجية وبتطبيق متطلبات الحوكمة.
- دراسة القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة والإدلاء برأيها وتوصياتها بخصوصها.
- دراسة السياسات المحاسبية المستخدمة والإدلاء برأيها وتوصياتها بخصوصها.
- دراسة نظام الرقابة الداخلية بالشركة ووضع تقرير مكتوب عن رأيها وتوصياتها بشأنه.
- مناقشة وإعتماد الخطة السنوية لإدارة المراجعة الداخلية ومتابعة كفاءتها والتأكد من شموليتها لجميع إدارات وأنشطة الشركة.
- الإطلاع على تقارير المراجعة الداخلية وتحديد أوجه وأسباب القصور فى الشركة ومتابعة الإجراءات التصحيحية لها.
- التوصية لمجلس الإدارة بتعيين مراقب حسابات أو أكثر من حيث مؤهلاتهم وكفاءتهم وإستقلاليتهم، ويكون قرار تعيينهم وتحديد أتعابهم من إختصاص الجمعية العامة العادية للشركة.
- الإطلاع على خطة المراجعة لمراقب الحسابات والإدلاء بملاحظاتها عليها، ودراسة ملاحظات وتوصيات مراقب الحسابات على القوائم المالية ومتابعة ما تم بشأنها.
- التوصية بالموافقة على قيام مراقب الحسابات بعمليات إضافية غير مراجعة الحسابات، والتوصية بالموافقة على ما يتقضاه عن تلك العمليات بما يتناسب مع أتعابه السنوية.
- دراسة وتقييم نظم تأمين البيانات والمعلومات وكيفية حمايتها.
- تنفيذ ومتابعة أية عمليات أخرى يكلفها بها مجلس الإدارة.

و لكى تؤدى لجنة المراجعة المهام الأشرافية والرقابية المطلوبه منها بفعالية، فإنه يجب أن يتوفر بها مجموعه من الخصائص والمقومات، **ومن أهم هذه الخصائص ما يلى:**

أ)- **حجم لجنة المراجعة**: ويقصد بها عدد أعضاء لجنة المراجعة، وقد يختلف حجم لجنة المراجعة من شركة إلى أخرى، ويتوقف ذلك على حجم الشركة وطبيعة نشاطها ومدى تعقد عملياتها وحجم مجلس الإدارة، وعادة ما تحدد اللوائح والقوانين وقواعد الحوكمة الحد الأدنى لحجم لجنة المراجعة، وفى مصر نجد أن الدليل المصرى لحوكمة الشركات الصادر عن مركز المديرين المصرى بالهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦م قد نص على أن لا يقل تشكيل لجنة المراجعة عن عدد ثلاثة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين و المستقلين أو من خارج الشركة، وقد أشارت دراسة Salehi and Shirazi (2016)؛ نويجى (٢٠١٧)؛ عبدالله

(٢٠١٨)؛ عبدالدايم (٢٠١٩) إلى أنه كلما زاد عدد أعضاء لجنة المراجعة كلما زادت فعاليتها فى أداء المهام المكلفة بها، وكلما أدى ذلك إلى زيادة جودة وموثوقية المعلومات والتقارير المالية التى تفصح عنها الشركات، حيث أنه كلما كان حجم لجنة المراجعة كبيراً كلما كانت اللجنة أكثر قدرة على مقاومة ضغوط الإدارة عليها وعلى مراقبى الحسابات بما يدعم إستقلالهم ، وكلما ساعد ذلك على الحد من السلوك الإنتهازى للادارة لإدارة الأرباح.

ب)- **إستقلالية أعضاء لجنة المراجعة**: حيث يتطلب الدليل المصرى لحوكمة الشركات الصادر عن مركز المديرين المصرى بالهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦م أن يقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجنة المراجعة من أعضائه غير التنفيذيين و المستقلين أو من خارج الشركة بحيث تتمتع لجنة المراجعة بالإستقلالية، ويقصد بإستقلال أعضاء لجنة المراجعة تحررهم من أى علاقة مادية أو شخصية بالشركة و بالإدارة التنفيذية للشركة وقدرتهم على ممارسة مهامهم والتعبير عن رأيهم بنزاهة وأمانة وموضوعية، وتعد الإستقلالية من أهم الخصائص الواجب توافرها فى أعضاء لجنة المراجعة لضمان فعاليتها فى أداء مهامها الإشرافية والرقابية وتحقيق الهدف من إنشائها، وذلك لإن توافر الإستقلالية يقلل من فرص تأثير الإدارة التنفيذية على اللجنة ويحد من فرص ممارسات الإدارة لإدارة الأرباح ويعزز من قدرة اللجنة على حماية حقوق الأطراف ذات الصلة (عبدالمجيد،٢٠١٧؛ عبدالله،٢٠١٨؛ إبراهيم،٢٠٢١).

ج)- **معرفة وخبرة أعضاء لجنة المراجعة:** تعتبر المعرفة والخبرة المالية والمحاسبية من الخصائص الهامة التى يجب توافرها بأعضاء لجنة المراجعة وذلك لضمان سرعة التعامل وحل المشكلات والقضايا المتعلقة بالمعلومات والتقارير المالية وإكتشاف أى تضليل أو تحريف بها مما يساعد على زيادة جودتها (Salehi and Shirazi,2016)، ولكى تقوم لجنة المراجعة بالدور الإشرافى والرقابى لها وتؤدى مهامها بفعالية فيجب أن يتوافر لدى أعضائها المعرفة والخبرة الكافية التى تساعدهم على أداء تلك المهام، و يرى McDaniel et al.(2002)؛ عيطة (٢٠٢١) أنه يجب أن يتوافر لدى أعضاء لجنة المراجعة المعرفة والخبرة الخاصة بالمحاسبة والتمويل و الخبرة الخاصة بأعمال المراجعة و كذلك الخبرة الخاصة بالصناعة التى تعمل بها الشركة، وفى مصر يتطلب الدليل المصرى لحوكمة الشركات الصادر عن مركز المديرين المصرى بالهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦م أن يكون بين أعضاء لجنة المراجعة عضواً واحداً على الأقل ممن لديهم المعرفة والخبرة فى الشئون المالية والمحاسبة.

د)- **إجتماعات اللجنة:** ويقصد بها عدد المرات التى تجتمع فيها لجنة المراجعة خلال العام، ويرى Li et al.(2012)؛ نويجى (٢٠١٧)؛ Koutoupis and Bekiaris (2019) أن عدد مرات إجتماعات لجنة المراجعة يعد من الخصائص الهامة التى تؤثر على فعاليتها وتعتبر مؤشراً مهماً

لنشاط اللجنة ومقدرتها على القيام بمهامها وأداء دورها بشكل إيجابى، ويتطلب الدليل المصرى لحوكمة الشركات الصادر عن مركز المديرين المصرى بالهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦م أن تجتمع لجنة المراجعة مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة شهور.

وقد حازت خصائص لجنة المراجعة على الإهتمام من قبل العديد من الباحثين، حيث قامت مجموعة من الدراسات بدراسة ماهية تلك الخصائص وعلاقتها بفعالية لجنة المراجعة ودراسة أثرها على كل من جودة المراجعة وجودة التقارير المالية والمعلومات المحاسبية، وفى هذا السياق إهتمت مجموعة من الدراسات السابقة بدراسة أثر خصائص لجنة المراجعة على إستمرارية وجودة الأرباح، وبمراجعة تلك الدراسات نجد ما يلى:

هدفت **دراسة حمدان وأخرون (٢٠١٢)** إلى إستطلاع خصائص لجان المراجعة فى الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية والبحث فى أثرها على جودة الأرباح والمعبر عنها بإستمرارية الأرباح فى المستقبل، وشملت عينة الدراسة ٥٠ شركة من شركات القطاع الصناعى المدرجة فى سوق عمان المالى للفترة ٢٠٠٤ – ٢٠٠٩ م، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابى لعدد إجتماعات لجنة المراجعة فى إستمرارية الأرباح و تحسين جودتها، ولم يكن لحجم لجنة المراجعة وإستقلال أعضائها والخبرة المالية لأعضائها أى تأثير على إستمرارية وجودة الأرباح.

وإهتمت **دراسة Hamdan et al.(2013)** بدراسة العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وجودة الأرباح، وشملت عينة الدراسة ٥٠ شركة صناعية مدرجة في بورصة عمان خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٩م، و بإستخدام نموذجين لقياس جودة الأرباح: أحدهما يعتمد على إستمرارية الأرباح كمؤشر للجودة، والآخر يعتمد على إنخفاض الاستحقاقات التقديرية للجودة ، وتوصلت الدراسة إلى وجود إرتباط عكسى بين حجم لجنة المراجعة وإستمرارية وجودة الأرباح، ووجود تأثير إيجابى ومعنوى لعدد إجتماعات لجنة المراجعة على إستمرارية وجودة الأرباح، وعدم وجود تأثير لأستقلالية وخبرة أعضاء لجنة المراجعة على إستمرارية وجودة الأرباح.

وهدفت **دراسة Soliman and Ragab (2014)** إلى فحص العلاقة بين فعالية لجنة المراجعة وجودة المراجعة وممارسات إدارة الأرباح لعينة مكونة من ٥٠ شركة مصرية مدرجة في البورصة المصرية للقطاع غير المالي خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠م، وتوصلت الدراسة إلى إلى أن إستقلالية لجان المراجعة ؛ خبرة أعضاء لجنة المراجعة ؛ إجتماعات لجنة المراجعة ؛ وجودة المراجعة لها إرتباط سلبي كبير مع إدارة الأرباح، ومن ناحية أخرى ، لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم لجان المراجعة و إدارة الأرباح.

وقامت **دراسة Azzoz and Khamees (2016)** بإجراء دراسة تجريبية لبحث تأثير خصائص حوكمة الشركات على جودة الأرباح وإدارة الأرباح على عينة مكونة من ٧٣ شركة من الشركات

المالية المدرجة فى بورصة عمان خلال الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٢م بإجمالى ٤٣٨ مشاهدة، وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين عدد أعضاء لجنة المراجعة وعدد مرات إجتماعاتها وبين جودة الأرباح.

ولقياس أثر خصائص لجنة المراجعة على جودة الأرباح فى الشركات السعودية، إجريت **دراسة عبدالمجيد (٢٠١٧)** على عينة مكونة من ١١٤ شركة مساهمة عامة غير مالية مسجلة فى سوق المال فى المملكة العربية السعودية خلال الفترة من ٢٠١١ حتى ٢٠١٣م، وتوصلت الدراسة إلى وجود تفاوت فى إلتزام الشركات بضوابط تشكيل لجنة المراجعة، كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابى لكل من إستقلالية لجنة المراجعة وأنشطة (إجتماعات) لجنة المراجعة وخبرة لجنة المراجعة على جودة الأرباح، ووجود تأثير سلبى لحجم لجنة المراجعة على جودة الأرباح، ولكن هذا الأثر غير معنوى لجميع خصائص لجنة المراجعة، وهو ما يعنى عدم وجود تأثير لجميع خصائص لجنة المراجعة على جودة الأرباح.

وإهتمت **دراسة Pernamasari (2018)** بدراسة تأثير إدارة الأرباح الحقيقية و حوكمة الشركات وحجم الشركة على إستمرارية الأرباح، باستخدام بيانات من مؤشر ١٠٠ شركة المدرجة في بورصة إندونيسيا في ٢٠١٥-٢٠١٦، وكان من ضمن النتائج التى توصلت إليها هذه الدراسة أن لجنة المراجعة ليس لها تأثيرعلى إستمرارية الأرباح.

وفحصت **دراسة Tolulope et al.(2018)** العلاقة بين حوكمة الشركات و إدارة الأرباح بإستخدام إستمرارية الأرباح كبديل لقياس إدارة الأرباح، وبإستخدام عينة من ٤٤ شركة تنتمى إلى ١١ قطاع مدرجة فى البورصة النيجيرية خلال الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٦م بإجمالى عدد ٢٢٠ مشاهدة، وكان من ضمن نتائج الدراسة وجود تأثير لإستقلالية لجنة المراجعة على إستمرارية الأرباح وعلى مستوى إدارة الأرباح.

وإهتمت **دراسة الشاهد و الكردى (٢٠١٨)** إلى إستكشاف العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وبين جودة الأرباح فى البنوك التجارية الأردنية، وتكونت العينة من ٣١ بنك من البنوك التجارية الأردنية المدرجة فى بورصة عمان وبإجمالى عدد ١٩ مشاهدة للفترة من ٢٠٠٧ وحتى ٢٠١٣م، وتوصلت النتائج إفى أنه لا توجد علاقة بين خصائص لجنة المراجعة (حجم لجنة المراجعة وعدد إجتماعات لجنة المراجعة) وبين جودة الأرباح.

وهدفت **دراسة محمد (٢٠١٨(ب))** إلى تفسير العلاقة بين نمط الملكية الحكومية وخصائص كلاً من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وبين عدم شفافية وإستمرارية الأرباح، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من ٣٧ شركة من الشركات المشتركة المصرية خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٧م بإجمالى ٢٢٧ مشاهدة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها إلتزام الشركات المشتركة بقواعد الحوكمة

المصرية الخاصة بشروط تكوين مجلس الإدارة ولجنة المراجعة، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير معنوى لخصائص لجنة المراجعة (عدد أعضاء لجنة المراجعة، و عدد مرات إجتماع اللجنة) على عدم شفافية الأرباح وإستمراريتها.

وفحصت **دراسة Hamdan (2020)** تأثير ثلاث خصائص للجنة المراجعة (إستقلالية لجنة المراجعة، حجم لجنة االمراجعة، واجتماعات لجنة المراجعة) لتحديد أي من هذه الخصائص يؤثر بشكل مختلف على جودة الأرباح، وشملت العينة ٢٣ شركة من الأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة ٢٠١٤- ٢٠١٨ بإجمالى ١١٥ مشاهدة، وتوصلت الدراسة إلى أن لجان المراجعة الأكبر حجماً وذات الإستقلالية الأكبر ترتبط بجودة الأرباح في الشركات الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي، و أن اجتماعات لجنة المراجعة ليس لها أي تأثير على جودة الأرباح.

وبإستخدمت عينة من ١٦٨ شركة من الشركات المدرجة في البورصة الإندونيسية خلال الفترة ٢٠١٦- ٢٠١٨م، قامت **دراسة Salim et al.(2020)** بتحليل تأثير لجنة المراجعة، وإستقلالية مجلس الإدارة، والملكية الإدارية، وإستمرارية الأرباح، والتحفظ المحاسبي على جودة الأرباح، وأظهرت النتائج عدم وجود أى تأثير للجنة المراجعة على إستمرارية وجودة الأرباح.

وبهدف فحص تأثير خصائص لجنة المراجعة على إدارة الأرباح وأثرها على قيمة الشركة، إعتمدت **دراسة Handayani and Ibrani (2020)** على عينة من الشركات الصناعية المدرجة في بورصة إندونيسيا بإجمالى عدد ١٢٣ مشاهدة للفترة ٢٠١٦- ٢٠١٨م، و أظهرت النتائج أن خصائص لجنة المراجعة (خبرة أعضاء لجنة المراجعة، عدد إجتماعات أعضاء لجنة المراجعة، وإستقلال لجنة المراجعة) ليس لها أي تأثير على إدارة الأرباح.

وللتعرف على محددات إستمرارية الأرباح هدفت **دراسة(2020) Gunawan and Putri** إلى دراسة تأثير كل من حجم الشركة والرافعة المالية والملكية الإدارية وعمر الإدراج ولجنة المراجعة على إستمرارية الأرباح، وذلك بإستخدام بيانات ٢٩ شركة من الشركات المصرفية المدرجة في بورصة إندونيسيا بإجمالى عدد ٨٧ مشاهدة خلال الفترة ٢٠١٥- ٢٠١٧م، وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن لجان المراجعة تؤثر سلباً على إستمرارية الأرباح.

و لتحديد تأثير حوكمة الشركات على إدارة الأرباح إستخدمت **دراسة Yosifa et al.(2021)** عينة مكونة من ٤٤ من التقارير السنوية للشركات المصرفية المدرجة في بورصة إندونيسيا لعام ٢٠١٩، وكان من بين النتائج التى توصلت إليها هذه الدراسة وجود تأثير سلبي معنوى لعدد أعضاء لجان المراجعة على إدارة الأرياح ، في حين لم يوجد تأثير معنوى لخبرة أعضاء لجنة المراجعة وعدد مرات إجتماع لجنة المراجعة على إدارة الأرباح.

وهدفت **دراسة NGO and LE (2021)** إلى دراسة تأثير خصائص لجنة المراجعة على إدارة الأرباح للشركات المدرجة في بورصة فيتنام، وتم جمع بيانات البحث من ٢١٦ شركة من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الفيتنامية وبإجمالى عدد ٨٦٤ مشاهدة على مدى أربع سنوات من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٨، وتوصلت الدراسة إلى أن حجم وخبرة لجنة المراجعة يرتبطان عكسياً بإدارة الأرباح، في الوقت نفسه ، لا يوجد علاقة بين إستقلالية لجنة المراجعة وتكرار اجتماعاتها وإدارة الأرباح.

وقامت دراسة **Agustina et al.(2021)** بدراسة وصفية كمية لتحديد دور وعلاقة حوكمة الشركات بإستمرارية الأرباح مع وجود لجنة المراجعة كمتغير معدل، وتمت الدراسة على عدد ٦ شركات مدرجة في مؤشر الأسهم في إندونيسيا (IDX) خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٩م، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابى للجنة المراجعة (حجم لجنة المراجعة) على العلاقة بين حوكمة الشركات وإستمرارية الأرباح.

وفى ضوء العرض السابق للدراسات السابقة التى إهتمت بدراسة العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وإستمرارية وجودة الأرباح، **فإنه يمكن إشتقاق وصياغة فروض البحث الخاصة بتلك العلاقة (الفرض الثانى، الفرض الثالث، الفرض الرابع، والفرض الخامس) وفقاً لكل خاصية من خصائص لجنة المراجعة كما يلى:**

٢-٣-١الفرض الخاص بعلاقة حجم لجنة المراجعة بإستمرارية الأرباح:

توصلت الدراسات السابقة إلى نتائج متباينة فيما يتعلق بالعلاقة بين حجم لجنة المراجعة وإستمرارية وجودة الأرباح، حيث توصلت دراسة كل من Azzoz and Khamees (2016)؛ Hamdan (2020)؛ Agustina et al.(2021)؛ Yosifa et al.(2021)؛ NGO and LE (2021) إلى وجود تأثير إيجابى لحجم لجنة المراجعة على إستمرارية وجودة الأرباح، فى حين توصلت دراسة كلاً من Hamdan et al.(2013)؛ Gunawan and Putri (2020) إلى وجود تأثير سلبى لحجم لجنة المراجعة على إستمرارية وجودة الأرباح، بينما توصلت دراسة كل من حمدان وأخرون (٢٠١٢)؛ Soliman and Ragab (2014)؛ عبدالمجيد (٢٠١٧)؛ Pernamasari (2018)؛ الشاهد و الكردى (٢٠١٨)؛ محمد (٢٠١٨(ب))؛ Salim et al.(2020) إلى عدم وجود تأثير لحجم لجنة المراجعة على إستمرارية وجودة الأرباح.

ويتوقع الباحث أنه كلما كان حجم لجنة المراجعة كبيراً كلما كانت اللجنة أكثر قدرة على مقاومة ضغوط الإدارة عليها، وكلما ساعد ذلك على توفر خبرة ومعرفة أكثر مما يساعد على إكتشاف وحل المشاكل المحتمله و الحد من السلوك الإنتهازى للإدارة فى إدارة الأرباح وهو ما سوف ينعكس إيجابياً على إستمرارية وجودة الأرباح، إلا أنه نظراً للإختلاف والتباين فى النتائج والأدلة البحثية التى قدمتها

الدراسات السابقة مما يصعب معه توقع و تحديد إتجاه العلاقة بين حجم لجنة المراجعة و إستمرارية الأرباح، لذلك سيتم إشتقاق وصياغة **الفرض الثانى للبحث** فى صيغة فرض العدم ، وذلك كما يلى:

"لا يوجد تأثير معنوى لحجم لجنة المراجعة على إستمرارية الأرباح فى الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية "

٢-٣-٢ الفرض الخاص بعلاقة إستقلال أعضاء لجنة المراجعة بإستمرارية الأرباح:

توصلت الدراسات السابقة إلى نتائج متباينة فيما يتعلق بالعلاقة بين إستقلال أعضاء لجنة المراجعة وإستمرارية وجودة الأرباح، حيث توصلت دراسة كل من Soliman and Ragab (2014)؛ Tolulope et al.(2018)؛ Hamdan (2020) إلى وجود تأثير إيجابى لإستقلال أعضاء لجنة المراجعة على إستمرارية وجودة الأرباح، فى حين توصلت دراسة Gunawan and Putri (2020) إلى وجود تأثير سلبى لإستقلال أعضاء لجنة المراجعة على إستمرارية وجودة الأرباح، بينما توصلت دراسة كل من حمدان وأخرون (٢٠١٢)؛ Hamdan et al.(2013) ؛ عبدالمجيد (٢٠١٧)؛ Pernamasari (2018)؛Salim et al.(2020) ؛ Handayani and Ibrani (2020) ؛ NGO and LE (2021) إلى عدم وجود تأثير لإستقلال أعضاء لجنة المراجعة على إستمرارية وجودة الأرباح.

ويرى الباحث أن الإستقلالية تعد من أهم الخصائص الواجب توافرها فى أعضاء لجنة المراجعة لضمان فعاليتها فى أداء مهامها الإشرافية والرقابية وتحقيق الهدف من إنشائها، وذلك لإن توافر الإستقلالية يقلل من فرص تأثير الإدارة التنفيذية على اللجنة ويحد من فرص ممارسات الإدارة لإدارة الأرباح ويعزز من قدرة اللجنة على حماية حقوق الأطراف ذات الصلة وبالتالى يتوقع أن ينعكس ذلك إيجابياً على إستمرارية وجودة الأرباح.

ولكن نظراً للإختلاف والتباين فى النتائج والأدلة البحثية التى قدمتها الدراسات السابقة وهو ما يصعب معه توقع و تحديد إتجاه العلاقة بين إستقلالية أعضاء لجنة المراجعة و إستمرارية الأرباح، لذلك سيتم إشتقاق وصياغة **الفرض الثالث للبحث** فى صيغة فرض العدم، وذلك كما يلى:

"لا يوجد تأثير معنوى لإستقلالية أعضاء لجنة المراجعة على إستمرارية الأرباح فى الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية "

٢-٣-٣ الفرض الخاص بعلاقة إجتماعات لجنة المراجعة بإستمرارية الأرباح:

توصلت الدراسات السابقة إلى نتائج متباينة فيما يتعلق بالعلاقة بين إجتماعات لجنة المراجعة وإستمرارية وجودة الأرباح، حيث توصلت دراسة كل من حمدان وأخرون (٢٠١٢)؛ Hamdan et al.(2013)؛Soliman and Ragab (2014)؛Azzoz and Khamees (2016) إلى وجود تأثير إيجابى لإجتماعات لجنة المراجعة على إستمرارية وجودة الأرباح، فى حين توصلت دراسة

Gunawan and Putri (2020) إلى وجود تأثير سلبى لإجتماعات لجنة المراجعة على إستمرارية وجودة الأرباح، بينما توصلت دراسة كل من عبدالمجيد (٢٠١٧)؛ Pernamasari (2018)؛ الشاهد و الكردى (٢٠١٨)؛ محمد (٢٠١٨(ب))؛ Hamdan (2020)؛ Salim et al.(2020)؛ Handayani and Ibrani (2020)؛ Yosifa et al.(2021)؛ NGO and LE (2021) إلى عدم وجود تأثير لإجتماعات لجنة المراجعة على إستمرارية وجودة الأرباح.

ويتوقع الباحث أنه كلما زاد عدد مرات إجتماعات لجنة المراجعة كلما كان ذلك مؤشراً على نشاط اللجنة ومقدرتها على القيام بمهامها وأداء دورها الإشرافى والرقابى بشكل إيجابى، وهو ما ينعكس إيجاباً على إستمرارية وجودة الأرباح، إلا أنه نظراً للإختلاف والتباين فى النتائج والأدلة البحثية التى قدمتها الدراسات السابقة مما يصعب معه توقع و تحديد إتجاه العلاقة بين إجتماعات لجنة المراجعة و إستمرارية الأرباح، لذلك سيتم إشتقاق وصياغة **الفرض الرابع للبحث** فى صيغة فرض العدم، وذلك كما يلى:

"لا يوجد تأثير معنوى لإجتماعات لجنة المراجعة على إستمرارية الأرباح فى الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية "

٢-٣-٤ الفرض الخاص بعلاقة خبرة أعضاء لجنة المراجعة بإستمرارية الأرباح:

توصلت الدراسات السابقة إلى نتائج متباينة فيما يتعلق بالعلاقة بين خبرة أعضاء لجنة المراجعة وإستمرارية وجودة الأرباح، حيث توصلت دراسة كلاً من Soliman and Ragab (2014)؛NGO and LE (2021) إلى وجود تأثير إيجابى لخبرة أعضاء لجنة المراجعة على إستمرارية وجودة الأرباح، فى حين توصلت دراسة Gunawan and Putri (2020) إلى وجود تأثير سلبى لخبرة أعضاء لجنة المراجعة على إستمرارية وجودة الأرباح، بينما توصلت دراسة كل من حمدان وأخرون (٢٠١٢)؛ Hamdan et al.(2013) ؛ عبدالمجيد (٢٠١٧)؛ Pernamasari (2018)؛ Salim et al.(2020)؛ Handayani and Ibrani (2020)؛ Yosifa et al.(2021) إلى عدم وجود تأثير لخبرة أعضاء لجنة المراجعة على إستمرارية وجودة الأرباح.

ويرى الباحث أنه لكى تقوم لجنة المراجعة بالدور الإشرافى والرقابى لها وتؤدى مهامها بفعالية فيجب أن يتوافر لدى أعضائها المعرفة والخبرة الكافية التى تساعدهم على أداء تلك المهام وبما يكفل لهم سرعة التعامل مع المشاكل والقضايا المحتمل وجودها بالتقارير المالية، وبالتالى فمن المتوقع أنه كلما إشتملت لجنة المراجعة على عدد كبير من ذوى الخبرة المالية والمحاسبية كلما أنعكس ذلك إيجابياً على إستمرارية وجودة الأرباح، إلا أنه نظراً للإختلاف والتباين فى النتائج والأدلة البحثية التى قدمتها الدراسات السابقة مما يصعب معه توقع و تحديد إتجاه العلاقة بين خبرة أعضاء لجنة المراجعة و

إستمرارية الأرباح، لذلك سيتم إشتقاق وصياغة **الفرض الخامس للبحث** فى صيغة فرض العدم، وذلك كما يلى:

"لا يوجد تأثير معنوى لخبرة أعضاء لجنة المراجعة على إستمرارية الأرباح فى الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية "

٢-٤الأثر التفاعلى للمراجعة المشتركة وخصائص لجنة المراجعة على إستمرارية الأرباح، وإشتقاق وصياغة فروض البحث الخاصة بذلك:

لم يتوصل الباحث - فى حدود علمه- إلى دراسات إهتمت بإختبار الأثر التفاعلى للمراجعة المشتركة وخصائص لجنة المراجعة على إستمرارية وجودة الأرباح، ولكن فى ضوء ما سبق عرضة من دراسات سابقة إهتمت بدراسة العلاقة بين المراجعة المشتركة وإستمرارية وجودة الأرباح، يمكن القول أن المراجعة المشتركة تساعد على دعم إستقلالية مراقبى الحسابات، حيث أن إشتراك أكثر من مكتب مراجعة فى تنفيذ مهام المراجعه يساعد على إضعاف و مواجهة الضغوط التى قد تمارسها إدارة الشركات على مراقب الحسابات، كما تساعد المراجعة المشتركة على تطبيق وتنفيذ إجراءات ومهام المراجعة بمستوى عالى من الكفاءة، نتيجة الإستفادة من تنوع خبرات وتخصصات مراقبى الحسابات المشاركين فى عملية المراجعة، مما يضمن زيادة مستوى جودة المراجعة، وبالتالى زيادة جودة المعلومات والتقارير المالية وهو ما ينعكس إيجابياً على إستمرارية وجودة الأرباح.

وفى ضوء ما سبق عرضة من دراسات سابقة إهتمت بدراسة العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وإستمرارية وجودة الأرباح، يمكن القول أنه كلما كان حجم لجنة المراجعة كبيراً وكلما زادت إستقلالية وخبرة أعضاء اللجنة وكلما زاد عدد مرات إجتماعاتها، كلما ساعد ذلك على أداء لجنة المراجعة لمهامها ولدورها الأشرافى والرقابى بفعالية، ومن بين المهام التى تؤديها لجنة المراجعة متابعة الآلية التى يتم بها إختيار وتعيين مراقبى الحسابات لضمان كفائتهم وإستقلالهم ، كما تساعد لجنة المراجعة القوية والفعالة مراقبى الحسابات على مقاومة الضغوط التى قد تمارسها الإدارة عليهم وبالتالى زيادة إستقلاليتهم، وكذلك تقوم لجنة المراجعة بالإشراف والمتابعة على ما يقوم به مراقب الحسابات من أعمال بداية من الإطلاع على خطة المراجعة والإدلاء بملاحظاتها عليها، ودراسة ملاحظات وتوصيات مراقب الحسابات على القوائم المالية ومتابعة ما تم بشأنها، وكذلك مساعدة مراقب الحسابات فى أداء عمله، وبالتالى يساعد ذلك على تحسين جودة المراجعة، وهو ما ينعكس على تحسين وضمان جودة المعلومات والتقارير المالية بوجه عام وعلى ضمان إستمرارية وجودة الأرباح بوجه خاص.

وبالتالى يتوقع الباحث وجود أثر تفاعلى للمراجعة المشتركة وخصائص لجنة المراجعة على إستمرارية وجودة الأرباح، ولكن نظراً لعدم وجود دراسات سابقة - فى حدود علم الباحث - تدعم هذا

التوقع سيتم **إشتقاق وصياغة فروض البحث (الفرض السادس، الفرض السابع، الفرض الثامن، والفرض التاسع)** الخاصة بأثر تفاعل المراجعة المشتركة مع كل خاصية من خصائص لجنة المراجعة على إستمرارية الأرباح فى صيغة فرض العدم، وذلك كما يلى:

الفرض السادس للبحث:

"لا يوجد تأثير تفاعلى معنوى للمراجعة المشتركة وحجم لجنة المراجعة على إستمرارية الأرباح فى الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية "

الفرض السابع للبحث:

"لا يوجد تأثير تفاعلى معنوى للمراجعة المشتركة وإستقلالية أعضاء لجنة المراجعة على إستمرارية الأرباح فى الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية"

الفرض الثامن للبحث:

"لا يوجد تأثير تفاعلى معنوى للمراجعة المشتركة وإجتماعات لجنة المراجعة على إستمرارية الأرباح فى الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية"

الفرض التاسع للبحث:

"لا يوجد تأثير تفاعلى معنوى للمراجعة المشتركة وخبرة أعضاء لجنة المراجعة على إستمرارية الأرباح فى الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية"

وفى ختام العرض السابق للدراسات السابقة التى إهتمت بالموضوع محل دراسة البحث الحالى، **يمكن إيضاح الفجوة البحثية، والمساهمة المتوقعة من البحث الحالى كما يلى:**

- وجود تباين فى النتائج و الأدلة البحثية التى قدمتها الدراسات السابقة فيما يخص علاقة المراجعة المشتركة بإستمرارية وجودة الأرباح.
- وجود تباين فى النتائج و الأدلة البحثية التى قدمتها الدراسات السابقة فيما يخص علاقة خصائص لجنة المراجعة بإستمرارية وجودة الأرباح.
- معظم الدراسات السابقة تمت فى بيئات ذات أسواق مالية متقدمة، وتوجد ندرة فى الدراسات التى إهتمت بدراسة موضوع البحث الحالى فى بيئة الأعمال المصرية (فى حدود علم الباحث).
- لم يتم إختبار أثر المراجعة المشتركة وخصائص لجنة المراجعة معاً على إستمرارية الأرباح فى دراسة واحدة، ولكن تم إختبار أثر كلاً منهما على حدة، حيث قامت بعض الدراسات السابقة بإختبار أثر المراجعة المشتركة على إستمرارية وجودة الأرباح، وقامت بعض الدراسات الأخرى بإختبار أثر خصائص لجنة المراجعة على إستمرارية وجودة الأرباح، وبالتالى لم توجد دراسة سابقة – فى

حدود علم الباحث – إهتمت بإختبار الأثر التفاعلى لكل من المراجعة المشتركة وخصائص لجنة المراجعة على إستمرارية الأرباح، وهو ما يمثل أحد الأهداف التى يهدف إليها البحث الحالى.

وبالتالى تتمثل المساهمة المتوقعة للبحث الحالى فى توفير دليل عملى من بيئة الأعمال المصرية عن أثر كلاً من المراجعة المشتركة وخصائص لجنة المراجعة وكذلك الأثر التفاعلى لهما على إستمرارية الأرباح، وذلك من خلال التطبيق على عينة من الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية، وهو ما سيتم إستعراضة فى الجزء التالى من هذا البحث من خلال الدراسة الإختبارية.

٣- الدراسة الإختبارية:

يتضمن هذا الجزء من البحث الدراسة الإختبارية التى تم القيام بها لتحقيق أهداف البحث ولإختبار الفروض ، وذلك من خلال إيضاح الجوانب التالية: [تصميم الدراسة، التحليل الإحصائى للبيانات ونتائج الدراسة الإختبارية]

٣-١تصميم الدراسة : ويشتمل على ما يلى:

٣-١-١مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة فى الشركات المساهمة المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية فى الفترة من عام ٢٠١٥ م وإلى عام ٢٠٢٠ م، وعند إختيار عينة الدراسة تم مراعاة ما يلى:

- توافر تقارير مجلس الإدارة والمعلومات والقوائم والتقارير المالية للشركات عن السنتين (٢٠١٣م، ٢٠١٤م) السابقتين للفترة الزمنية محل الدراسة، وتوافرها للفترة الزمنية محل الدراسة (٢٠١٥م – ٢٠٢٠م)، وكذلك توافرها للعام التالى لتلك الفترة (عام ٢٠٢١م)، وذلك لتوفير البيانات اللازمة لحساب المقياس الخاص بالمتغير التابع (استمرارية الأرباح) ومقاييس باقى متغيرات الدراسة.
- إستبعاد قطاع البنوك وقطاع الخدمات المالية غير المصرفية، وذلك نظراً لإختلاف طبيعة عملها، ولخضوعها لمعايير وقوانين خاصة تختلف عن باقى القطاعات الأخرى.

وبمراعاة ما سبق تكونت عينة الدراسة من عدد (١٢١) شركة غير مالية بإجمالى عدد مشاهدات قدره (٧٢٦) مشاهدة خلال فترة الدراسة، وتنتمى الشركات محل الدراسة إلى (١٦) قطاعاً إقتصادياً من إجمالى (١٨) قطاع إقتصادى، وفقاً للهيكلة التى أجرتها البورصة المصرية فى مطلع عام ٢٠٢٠م على قطاعات السوق. **(مرفق ملحق رقم "١" بأسماء شركات عينة الدراسة)**، ويوضح الجدول رقم (١) التالى توصيف شركات عينة الدراسة طبقاً لنوع القطاع الذى تنتمى إليه:

جدول (١) توصيف شركات عينة الدراسة طبقاً لنوع القطاع

م	القطاعات	عدد شركات العينة	عدد المشاهدات	النسبة
١	العقارات	١٨	١٠٨	%١٤,٩
٢	مواد البناء	١٠	٦٠	%٨,٣
٣	مقاولات وإنشاءات هندسية	٨	٤٨	%٦,٦
٤	موارد أساسية	١٣	٧٨	%١٠,٧
٥	السياحة والترفيه	١١	٦٦	%٩,١
٦	أغذية ومشروبات وتبغ	١٩	١١٤	%١٥,٧
٧	رعاية صحية وأدوية	١١	٦٦	%٩,١
٨	منسوجات وسلع معمرة	٨	٤٨	%٦,٦
٩	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	٤	٢٤	%٣,٣
١٠	خدمات النقل والشحن	٣	١٨	%٢,٥
١١	ورق ومواد تعبئة وتغليف	٣	١٨	%٢,٥
١٢	تجار وموزعون	٣	١٨	%٢,٥
١٣	خدمات تعليمية	٣	١٨	%٢,٥
١٤	إتصالات واعلام وتكنولوجيا المعلومات	٤	٢٤	%٣,٣
١٥	طاقة وبترول وخدمات مساندة	٢	١٢	%١,٦
١٦	مرافق	١	٦	%٠,٨
	إجمالى العينة	١٢١	٧٢٦	%١٠٠
	عدد الشركات المقيدة بالبورصة عام ٢٠٢٠م*	٢١٥	بلغت نسبة عدد شركات عينة الدراسة ٧٠% من إجمالى عدد الشركات غير المالية المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية .	
	البنوك وشركات الخدمات المالية غير المصرفية*	(٤٢)		
	عدد الشركات غير المالية المقيدة "مجتمع الدراسة"	١٧٣		
	نسبة شركات العينة إلى شركات مجتمع الدراسة	%٧٠		

* المصدر: موقع البورصة المصرية (https://www.egx.com.eg/ar/MarketIndicator.aspx)

٣-١-٢ أسلوب جمع البيانات ومصادر الحصول عليها:

إعتمد الباحث في الحصول علي كافة البيانات اللازمة لإتمام الدراسة الحالية، على دراسة وتحليل البيانات الفعلية التى تقدمها الشركات من خلال القوائم والتقارير المالية السنوية، وكذلك تقرير مجلس الإدارة وتقرير مراقب الحسابات والمعلومات الإيضاحية، والتى يتم الحصول عليها من المصادر التالية: [المواقع الإلكترونية لتلك الشركات – ومن تقارير الإفصاح الخاصة بتلك الشركات والمتاحة على موقع بورصة الأوراق المالية المصرية http://www.egx.com.eg، وكذلك فى كتاب الإفصاح الذى تصدره البورصة سنوياً – ومن موقع شركة مصر لنشر المعلوماتhttp://www.egidegypt.com – ومن موقع معلومات مباشر مصر https://www.mubasher.info].

٣-١-٣ نموذج الدراسة:

لإختبار فروض البحث سيعتمد الباحث على إستخدام نموذج الإنحدار الخطى المتعدد "Multiple Linear Regression Model"، والذى ينبنى على أن إستمرارية الأرباح (المتغير التابع) تعد دالة فى كل من: [(المتغيرات المستقلة: المراجعة المشتركة& خصائص لجنة المراجعة:

حجم لجنة المراجعة، إستقلالية أعضاء لجنة المراجعة، إجتماعات لجنة المراجعة، خبرة أعضاء لجنة المراجعة)، و (المتغيرات الرقابية : حجم الشركة، معدل العائد على الأصول، الرافعة المالية، نسبة التدفقات النقدية التشغيلية، حجم مكتب المراجعة)]، وتم صياغة النموذج على النحو التالى:

$$EP_{i,t+1} = \beta_0 + \beta_1 JointA_{i,t} + \beta_2 ACSize_{i,t} + \beta_3 ACIndp_{i,t} + \beta_4 ACMeet_{i,t} + \beta_5 ACExp_{i,t} + \beta_6 JointA_{i,t}*ACSize_{i,t} + \beta_7 JointA_{i,t}*ACIndp_{i,t} + \beta_8 JointA_{i,t}*ACMeet_{i,t} + \beta_9 JointA_{i,t}*ACExp_{i,t} + \beta_{10} FSize_{i,t} + \beta_{11} LEV_{i,t} + \beta_{12} ROA_{i,t} + \beta_{13} CFO_{i,t} + \beta_{14} Big4_{i,t} + \varepsilon$$

حيث أن:

- β_o : ثابت الإنحدار.
- B_1-β_9 : معاملات الإنحدار للمتغيرات المستقلة.
- B_{10}-β_{14} : معاملات الإنحدار للمتغيرات الضابطة.
- $EP_{i,t+1}$: إستمرارية الأرباح للشركة (i) خلال السنة (t+1).
- $JointA_{i,t}$: المراجعة المشتركة للشركة (i) فى السنة (t).
- $ACSize_{i,t}$: حجم لجنة المراجعة للشركة (i) فى السنة (t).
- $ACIndp_{i,t}$: إستقلالية أعضاء لجنة المراجعة للشركة (i) فى السنة (t).
- $ACMeet_{i,t}$: إجتماعات لجنة المراجعة للشركة (i) خلال السنة (t).
- $ACExp_{i,t}$: خبرة أعضاء لجنة المراجعة للشركة (i) فى السنة (t).
- $JointA_{i,t}*ACSize_{i,t}$: تفاعل المراجعة المشتركة مع حجم لجنة المراجعة للشركة (i) خلال السنة (t).
- $JointA_{i,t}*ACIndp_{i,t}$: تفاعل المراجعة المشتركة مع إستقلالية أعضاء لجنة المراجعة للشركة (i) خلال السنة (t).
- $JointA_{i,t}*ACMeet_{i,t}$: تفاعل المراجعة المشتركة مع إجتماعات لجنة المراجعة للشركة (i) خلال السنة (t).
- $JointA_{i,t}*ACExp_{i,t}$: تفاعل المراجعة المشتركة مع خبرة أعضاء لجنة المراجعة للشركة (i) خلال السنة (t).
- $FSize_{i,t}$: حجم الشركة (i) فى السنة (t).
- $LEV_{i,t}$: الرافعة المالية (نسبة المديونية) للشركة (i) فى السنة (t).
- $ROA_{i,t}$: معدل العائد على الأصول (الربحية) للشركة (i) فى السنة (t).
- $CFO_{i,t}$: التدفقات النقدية التشغيلية للشركة (i) فى السنة (t).
- $Big4_{i,t}$: حجم مكتب المراجعة للشركة (i) فى السنة (t).
- ε : المتبقى إحصائياً من تقدير النموذج (الخطأ العشوائى).

٣-١-٤ التعريف الإجرائى لمتغيرات الدراسة وكيفية قياسها:

فيما يلى التعريف الإجرائى للمتغيرات المستخدمة فى نموذج الدراسة، وإيضاح كيفية قياسها:

٣-١-٤-١ المتغير التابع: إستمرارية الأرباح "Earnings Persistence" ($EP_{i,t+1}$):

وفقاً لدراسة كل من: Francis et al.(2004) ؛ Dechow (2010) ؛ Fanani (2011)؛ مليجى (٢٠١٦)؛ Canina, and Potter (2019) ؛ السيد (٢٠٢٠)؛ أبوسالم (٢٠٢١) يتم قياس إستمرارية الأرباح بالإعتماد على قيمة معامل ميل الإنحدار (α_1) فى نموذج الإنحدار البسيط الذى يربط بين الأرباح الحالية والأرباح المستقبلية وذلك وفقاً للمعادلة التالية:

$$\mathbf{Earnings_{i,t+1} = \alpha_0 + \alpha_1\ Earnings_{i,t} + V_{i,t+1}}$$

حيث أن:

α_0 : ثابت معادلة الإنحدار.

α_1 : معامل ميل الإنحدار الذى يعكس إستمرارية الأرباح.

$Earnings_{i,t+1}$: صافى الربح قبل البنود غير العادية (الإستثنائية) مقسوماً على متوسط إجمالى الأصول للشركة (i) فى السنة (t+1).

$Earnings_{i,t}$: صافى الربح قبل البنود غير العادية (الإستثنائية) مقسوماً على متوسط إجمالى الأصول للشركة (i) فى السنة (t).

$V_{i,t+1}$: المتبقى إحصائياً من تقدير النموذج (الخطأ العشوائى).

حيث كلما إقتربت قيمة معامل ميل الإنحدار (α_1) من الواحد الصحيح يدل ذلك على إستمرارية الأرباح ، وكلما إقتربت قيمته من الصفر يدل ذلك على أن هذه الأرباح مؤقتة وأقل إستمرارية فى المستقبل.

٣-١-٤-٢ المتغيرات المستقلة:

يوضح الجدول رقم (٢) التالى التعريف الإجرائى وتوصيف المتغيرات المستقلة وكيفية قياسها:

جدول (٢) التعريف الإجرائى للمتغيرات المستقلة وكيفية قياسها :

المتغيرات المستقلة			التعريف الإجرائى (القياس)
المتغيرات		رمز المتغير	
المراجعة المشتركة		$JointA_{i,t}$	متغير وهمى يأخذ القيمة (١) إذا كانت الشركة (i) تطبق مدخل المراجعة الخارجية المشتركة فى السنة (t) "أى أن يتم مراجعة وإعتماد التقارير المالية للشركة (i) بواسطة مكتبين أو أكثر من مكاتب المراجعة الخارجية مع إصدار تقرير مراجعة مشترك فى السنة (t)"، ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك. (Holm and Thinggaard,2016 ؛ Abdollahiebli,2018 ؛ محمد،٢٠١٨(أ)؛ سمعان و أحمد،٢٠١٩؛ Bianchi et al.,2019؛ الوكيل،٢٠٢٠)
خصائص لجنة المراجعة	حجم لجنة المراجعة	$ACSize_{i,t}$	يقاس بعدد أعضاء لجنة المراجعة للشركة (i) فى السنة (t). (محمد،٢٠١٨(ب)؛ Gunawan and Putri,2020؛ Hamdan,2020؛ Yosifa et al.,2021؛ NGO and LE,2021؛ Agustina et al.,2021)
	إستقلالية أعضاء لجنة المراجعة	$ACIndp_{i,t}$	تقاس بنسبة عدد أعضاء لجنة المراجعة المستقلين غير التنفيذيين إلى إجمالى عدد أعضاء اللجنة للشركة (i) فى السنة (t). (عبدالمجيد،٢٠١٧؛ Tolulope et al.,2018؛ Pernamasari,2018؛ Hamdan,2020؛ Gunawan and Putri,2020؛ Salim et al.,2020 ؛ Handayani and Ibrani,2020؛ NGO and LE,2021)
	إجتماعات لجنة المراجعة	$ACMeet_{i,t}$	تقاس من خلال عدد إجتماعات لجنة المراجعة للشركة (i) خلال السنة (t). (محمد،٢٠١٨(ب)؛ Gunawan and Putri,2020؛ Hamdan,2020؛ Salim et al.,2020؛ Handayani and Ibrani,2020؛ Yosifa et al.,2021؛ NGO and LE,2021)
	خبرة أعضاء لجنة المراجعة	$ACExp_{i,t}$	تقاس بنسبة عدد أعضاء لجنة المراجعة ذوى الخبرة المالية والمحاسبية إلى إجمالى عدد أعضاء اللجنة للشركة (i) فى السنة (t). (عبدالمجيد،٢٠١٧؛Pernamasari,2018؛ Salim et al.,2020؛ Handayani and Ibrani,2020؛ Gunawan and Putri,2020؛ NGO and LE,2021 ؛ Yosifa et al.,2021)

٣-١-٤-٣المتغيرات الرقابية (الضابطة):

تم تضمين نموذج الإنحدار المستخدم فى الدراسة عدد خمسة متغيرات رقابية (ضابطة) من العوامل التى قد يكون لها تأثير على إستمرارية الأرباح (حمدان وأخرون،٢٠١٢؛ زلوم،٢٠١٥؛ Aledwan et al.,2015؛ Kanagaretnam et al.,2016 ؛ سليم،٢٠١٩؛ Li,2019؛ Canina, and Potter,2019؛ السيد،٢٠٢٠)، وهذه المتغيرات هى (حجم الشركة، الرافعة المالية، معدل

العائد على الأصول، التدفقات النقدية التشغيلية، و حجم مكتب المراجعة) بهدف تحييد أثر هذه المتغيرات على المتغير التابع (إستمرارية الأرباح)، ويوضح الجدول رقم (٣) التالى القياس الإجرائى لتلك المتغيرات:

جدول (٣) القياس الإجرائى للمتغيرات الرقابية :

المتغيرات الرقابية		التعريف الإجرائى (القياس)
المتغيرات	رمز المتغير	
حجم الشركة	$FSize_{i,t}$	يقاس باللوغارتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية العام للشركة (i) فى السنة (t).
الرافعة المالية	$LEV_{i,t}$	(نسبة المديونية) تقاس عن طريق قسمة إجمالى الإلتزامات على إجمالى الأصول فى نهاية العام للشركة (i) فى السنة (t).
معدل العائد على الأصول	$ROA_{i,t}$	(ربحية الشركة) تقاس من خلال قسمة صافى ربح العام على إجمالى الأصول فى نهاية العام للشركة (i) فى السنة (t).
التدفقات النقدية التشغيلية	$CFO_{i,t}$	يقاس من خلال نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى إجمالى الأصول للشركة (i) فى السنة (t).
حجم مكتب المراجعة	$Big4_{i,t}$	متغير وهمى يأخذ القيمة (١) إذا كان مكتب المراجعة الخارجى الذى يتولى مهمة مراجعة وإعتماد التقارير المالية للشركة (i) فى السنة (t) يمثل أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبار، ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك.

٣-٢ التحليل الإحصائى للبيانات ونتائج الدراسة الإختبارية:

يهتم هذا القسم من البحث بتوضيح: الأساليب الإحصائية المستخدمة فى معالجة وتحليل البيانات وإختبار فروض البحث، ونتائج الإختبارات الإحصائية للفروض، وذلك على النحو التالى:

٣-٢-١ الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لمعالجة وتحليل البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة والتى تم الحصول عليها من خلال تحليل محتوى القوائم والتقارير الخاصة بشركات العينة، تم الإعتماد على برنامج التحليل الإحصائى E-Views Ver.9 لإجراء الإختبارات الإحصائية المختلفة، مثل:

- الإحصاءات الوصفية (Discriptive Statistics): (النسب ، المتوسطات ، الحد الأعلى والحد الأدنى، والإنحراف المعيارى) لكل متغير من متغيرات الدراسة.
- مصفوفة بيرسون للإرتباطات الثنائية (Person Correlation Matrix): للكشف المبدئى عن طبيعة العلاقات بين متغيرات الدراسة، وعن مدى وجود مشكلة الإزدواج الخطى بين المتغيرات التفسيرية.
- إختبار دربن واطسون (Durbin-Watson)، للكشف عن مدى وقوع النموذج في مشكلة الإرتباط الذاتي Autocorrelation.

- معامل التضخم Variance Inflation Factors " VIF " للتحقق من مدي وقوع النموذج المقدرة في مشكلة الإزدواج الخطيMulti-collinearity .
- إختبار Jarque-Bera للتأكد من إعتدالية الأخطاء العشوائية Normality.
- نموذج الإنحدار الخطى المتعدد "Multiple Linear Regression Model" بطريقة تحليل الإنحدار Method: Panel EGLS (Cross-section weights) : لإختبار فروض البحث، وتحديد إتجاه وقوة العلاقات بين متغيرات الدراسة.

٣-٢-٢الإحصاءات الوصفية (Discriptive Statistics):

يعرض الجدول رقم (٤) التالى الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة للتعرف على خصائص كل متغير على مستوى عينة الشركات محل الدراسة (لعدد ٧٢٦ مشاهدة) خلال فترة الدراسة، وذلك على النحو التالى:

جدول (٤) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة :

المتغيرات	الرمز	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط	الإنحراف المعيارى
المتغير التابع :					
إستمرارية الأرباح	$EP_{i,t+1}$	-1.625	6.526	0.37834	0.84774
المتغيرات المفسرة (المتغيرات المستقلة والمتغيرات الرقابية) المتصلة :					
حجم لجنة المراجعة	$ACSize_{i,t}$	0.00	8.00	3.52	1.087
إستقلالية أعضاء لجنة المراجعة	$ACIndp_{i,t}$	0.00	1.00	0.91	0.187
إجتماعات لجنة المراجعة	$ACMeet_{i,t}$	0.00	48	5.74	4.768
خبرة أعضاء لجنة المراجعة	$ACExp_{i,t}$	0.00	1.00	0.6630	0.28110
حجم الشركة	$FSize_{i,t}$	17.2513	25.1593	20.5297	1.4746
الرافعة المالية	$LEV_{i,t}$	0.00104	0.98799	0.4463	0.2337
معدل العائد على الأصول	$ROA_{i,t}$	-0.49210	0.48284	0.07121	0.10561
التدفقات النقدية التشغيلية	$CFO_{i,t}$	-0.97951	0.98675	0.0554	0.14094
المتغيرات المفسرة (المتغيرات المستقلة والمتغيرات الرقابية) المقاسة بمتغيرات وهمية (واحد ، صفر) :					
المتغيرات	الرمز	واحد		صفر	
		التكرارات	النسبة %	التكرارات	النسبة %
المراجعة المشتركة	$JointA_{i,t}$	171	23.55	555	76.45
حجم مكتب المراجعة	$Big4_{i,t}$	324	44.63	402	55.37
عدد المشاهدات (N) = 726 مشاهدة					

ويتضح من الجدول رقم (٤) السابق ما يلى:

- بالنسبة للمتغير التابع **إستمرارية الأرباح "$EP_{i,t+1}$"**(مقاساً بقيم معامل ميل الإنحدار (α_1) فى نموذج الإنحدار البسيط الذى يربط بين الأرباح الحالية والأرباح المستقبلية): يلاحظ وجود تباين فى مستويات إستمرارية الأرباح بين شركات عينة الدراسة خلال الفترة محل الدراسة، حيث بلغ الحد الأدنى لمقياس إستمرارية الأرباح (**-1.625**) والحد الأقصى (**6.526**)، وذلك بمتوسط (**0.378**) وإنحراف معيارى (**0.848**) تقريباً، وهو ما يعنى أن شركات عينة الدراسة خلال الفترة محل

الدراسة تنوعت ما بين شركات أرباحها تتسم بالإستمرارية وهى تلك الشركات التى تكون قيمة معامل ميل الإنحدار (α_1) لها قريبة من أو تزيد عن الواحد الصحيح، وشركات أرباحها مؤقتة وغير مستمرة وهى تلك الشركات التى تكون قيمة معامل ميل الإنحدار (α_1) لها قريبة من أو أقل من الصفر.

- بالنسبة للمتغير المستقل **المراجعة المشتركة Joint Audit "$JointA_{i,t}$"**: فنجد أن متوسط ما يقرب من **(24%)** من شركات العينة بإجمالى عدد **(171)** مشاهدة خلال الفترة محل الدراسة تتطبق مدخل المراجعة المشتركة (أى يتم مراجعتها بواسطة مكتبين أو أكثر من مكاتب المراجعة الخارجية مع إصدار تقرير مراجعة واحد مشترك)، فى حين بلغ متوسط ما يقرب من **(76%)** من شركات العينة بإجمالى عدد **(555)** مشاهدة خلال الفترة محل الدراسة لا تتطبق مدخل المراجعة المشتركة، وهو ما يعنى إنخفاض متوسط نسبة عدد شركات العينة التى يتم مراجعتها مراجعة مشتركة خلال الفترة محل الدراسة.
- وبالنسبة للمتغير المستقل **خصائص لجنة المراجعة**، نلاحظ ما يلى :

- فيما يتعلق **بحجم لجنة المراجعة "$ACSize_{i,t}$":** يلاحظ وجود تنوع وتفاوت فى أحجام لجنة المراجعة من شركة لأخرى من شركات عينة الدراسة خلال الفترة محل الدراسة، فقد بلغ الحد الأدنى لها **(صفر)** عضواً حيث لم يوجد لجنة المراجعة لإحدى شركات العينة فى أحد السنوات خلال الفترة محل الدراسة، كما بلغ الحد الأقصى لحجم لجنة المراجعة **(8)** أعضاء، و بلغ متوسط حجم (عدد أعضاء) لجنة المراجعة بالنسبة لشركات عينة الدراسة خلال الفترة محل الدراسة **(3.52) أى** أربعة أعضاء تقريباً، وهو ما يتوافق مع متطلبات وقواعد الدليل المصرى لحوكمة الشركات الصادر عن مركز المديرين المصرى بالهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦ م والذى يؤكد على أن لا يقل عدد أعضاء لجنة المراجعة عن ثلاثة أعضاء.
- وفيما يتعلق **بإستقلالية أعضاء لجنة المراجعة "$ACIndp_{i,t}$":** يتضح إرتفاع نسبة إستقلال أعضاء لجنة المراجعة فى شركات عينة الدراسة خلال الفترة محل الدراسة، حيث بلغ متوسط نسبة عدد الأعضاء المستقلين إلى إجمالى عدد أعضاء لجنة المراجعة فى شركات عينة الدراسة خلال الفترة محل الدراسة **(91%)**، وقد بلغ أقل مستوى لإستقلال أعضاء لجنة المراجعة **(صفر%)** بينما بلغ أعلى مستوى له **(100%)** وهو ما يدل على إلتزام غالبية شركات عينة الدراسة بمتطلبات وقواعد الدليل المصرى لحوكمة الشركات والذى يؤكد على ضرورة أن يتم تشكيل لجنة المراجعة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين و المستقلين أو من خارج الشركة.
- وفيما يتعلق **بإجتماعات لجنة المراجعة "$ACMeet_{i,t}$":** فقد بلغ متوسط عدد مرات إجتماعات لجنة المراجعة لشركات عينة الدراسة خلال الفترة محل الدراسة **(5.74)** أى "٦" مرات تقريباً

خلال السنة وهو ما يتوافق مع متطلبات وقواعد الدليل المصرى لحوكمة الشركات والذى يتطلب أن تجتمع لجنة المراجعة على الأقل مرة واحدة كل ثلاث أشهر أى بما يعادل أربعة مرات خلال السنة، وقد بلغ أقل عدد مرات لإجتماع اللجنة **(صفر)** مرة خلال السنة و بلغ أعلى عدد **(48)** مرة خلال السنة.

- وفيما يتعلق **بخبرة أعضاء لجنة المراجعة "$ACExp_{i,t}$":** يلاحظ إرتفاع متوسط نسبة عدد أعضاء لجنة المراجعة من ذوى الخبرة المالية والمحاسبية إلى إجمالى عدد أعضاء لجنة المراجعة فى شركات عينة الدراسة خلال الفترة محل الدراسة حيث بلغ **(66.3%)**، كما بلغ أقل مستوى لخبرة أعضاء لجنة المراجع **(صفر%)** بينما بلغ أعلى مستوى له **(100%)**، وهو ما يتوافق مع متطلبات وقواعد الدليل المصرى لحوكمة الشركات والذى يؤكد على ضرورة أن يكون من بين أعضاء لجنة المراجعة عضواً واحداً على الأقل ممن لديهم معرفة ودراية بالأمور المالية والمحاسبية.

- وبالنسبة **للمتغيرات الرقابية (الضابطة)**، نلاحظ ما يلى:

- تتراوح **أحجام شركات العينة "$FSize_{i,t}$"** خلال الفترة محل الدراسة مقاسة باللوغارتم الطبيعي لإجمال الأصول في نهاية العام ما بين **(17.25)** حد أدنى و **(25.16)** حد أقصى، وذلك بمتوسط **(20.53)**، وبإنحراف معيارى **(1.47)** تقريباً.

- بلغ متوسط **الرافعة المالية "نسبة المديونية $LEV_{i,t}$" (45%)** وهو ما يعنى إعتماد شركات العينة خلال الفترة محل الدراسة فى مصادر تمويلها بشكل أكبر على حقوق الملكية مقارنةً بالتمويل بالديون "الإقتراض"، وبلغت قيمة الحد الأدنى للرافعة المالية **(0.10%)** والحد الأقصى(**98.8%**) والإنحراف المعيارى **(0.2337)** تقريباً.

- وبلغ متوسط **معدل العائد على الأصول ($ROA_{i,t}$)** لشركات العينة خلال الفترة محل الدراسة **(7.12%)**، وبلغ الحد الأدنى **(49.2%-)** والحد الأقصى **(48.3%)**، وبلغ الإنحراف المعيارى **(0.10561)** تقريباً.

- وبلغ الحد الأدنى **للتدفقات النقدية التشغيلية ($CFO_{i,t}$)** مقاسة بنسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى إجمالى الأصول لشركات العينة خلال فترة الدراسة **(97.95%-)**، والحد الأقصى لها **(98.68%)**، وذلك بمتوسط **(5.54%)** وإنحراف معيارى **(0.14094)** تقريباً.

- وفيما يتعلق **بحجم مكتب المراجعة "Big4"**، فيتضح أن متوسط ما يقرب من **(44.6%)** من شركات العينة خلال الفترة محل الدراسة يتم مراجعتها بواسطة مكاتب مراجعة تنتمى إلى أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبار **(Big4)** وذلك بإجمالى عدد مشاهدات **(324)** مشاهدة خلال الفترة محل الدراسة، بينما يتم مراجعة باقى شركات العينة بواسطة مكاتب مراجعة لا تنتمى إلى

أحد مكاتب المراجعة الكبار **(Non Big4)**، وهو ما يعطى إحتمالاً بإنخفاض جودة عملية المراجعة (مقاسة بحجم مكتب المراجعة) فى شركات العينة خلال الفترة محل الدراسة .

٣-٢-٣تحليل الإرتباط :

يوضح الجدول رقم (٥) التالى مصفوفة إرتباط بيرسون (Person Correlation Matrix) للعلاقة الثنائية بين متغيرات الدراسة الحالية، وهى تعد أحد الأدوات المبدئية للكشف عن طبيعة وإتجاه وقوة العلاقات بين متغيرات الدراسة، وعن مدى وجود مشكلة الإزدواج الخطى بين المتغيرات التفسيرية التى يتضمنها نموذج الدراسة، وتعتبر درجة الإزدواج الخطى بين المتغيرات التفسيرية مقبولة وغير خطيرة إذا كان معامل الإرتباط بين أى منها أقل من أو يساوى (٠,٨٠) بحد أقصى(Gujarati,2003).

جدول (٥) مصفوفة إرتباط بيرسوت للعلاقات الثنائية بين متغيرات الدراسة :

Variable	EP	JointA	ACSize	ACIndp	ACMeet	ACExp	FSize	LEV	ROA	CFO	Big4
EP	1										
JointA	.011 .761	1									
ACSize	.160*** .000	-.011 .760	1								
ACIndp	.068* .066	.077** .038	.173*** .000	1							
ACMeet	.111*** .003	-.010 .798	.157*** .000	.159*** .000	1						
ACExp	.019 .605	.157*** .000	.135*** .000	.318*** .000	.031 .406	1					
FSize	.149*** .000	.062* .096	.288*** .000	.090** .016	.187*** .000	.088** .018	1				
LEV	.030 .419	-.038 .301	-.046 .214	-.095*** .010	.043 .248	-.123*** .001	.213*** .000	1			
ROA	.172*** .000	.081** .030	.183*** .000	.057 .128	.026 .489	.096*** .010	.081** .030	-.192*** .000	1		
CFO	.107*** .004	.008 .829	.127*** .001	.040 .278	.016 .668	.037 .318	.054 .143	-.128*** .001	.274*** .000	1	
Big4	-.110*** .003	.197*** .000	.035 .347	.164*** .000	-.119*** .001	.007 .853	.321*** .000	.058 .119	-.049 .189	-.004 .912	1

***. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed)

**. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed)

*. Correlation is significant at the 0.10 level (2-tailed)

عدد المشاهدات (N) = 726 مشاهدة

ويتضح من الجدول رقم (٥) السابق ما يلى:

- **بالنسبة لمعاملات الإرتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (إستمرارية الأرباح "EP")،** يلاحظ ما يلى:

- الإرتباط غير معنوى بين المراجعة المشتركة "JointA" و المتغير التابع إستمرارية الأرباح "EP"، حيث ظهر معامل الإرتباط بإشارة موجبة وبقيمة (0.011) وبمستوى معنوية (Sig.= 0.761) أكبر من مستوى المعنوية (10%).

- وجود إرتباط طردى ومعنوى عند مستوى معنوية (10%، 5%، 1%) بين خصائص لجنة المراجعة (حجم لجنة المراجعة "ACSize"، إجتماعات لجنة المراجعة "ACMeet") و المتغير التابع إستمرارية الأرباح "EP"، حيث ظهر معامل الإرتباط لكل منهما بإشارة موجبة وبقيمة (0.160، 0.111) على التوالى وبمستوى معنوية .Sig = (0.000، 0.003) على الترتيب وهى أقل من مستوى المعنوية (1%) .

- وجود إرتباط طردى ومعنوى عند مستوى معنوية (10%) بين إستقلالية أعضاء لجنة المراجعة "ACIndp" و المتغير التابع إستمرارية الأرباح "EP"، حيث ظهر معامل الإرتباط بإشارة موجبة وبقيمة (0.068) وبمستوى معنوية (Sig.= 0.066).

- الإرتباط غير معنوى بين خبرة أعضاء لجنة المراجعة "ACExp" و المتغير التابع إستمرارية الأرباح "EP"، حيث ظهر معامل الإرتباط بإشارة موجبة وبقيمة (0.019) وبمستوى معنوية (Sig.= 0.605) أكبر من مستوى المعنوية (10%).

- **بالنسبة لمعاملات الإرتباط بين المتغيرات الرقابية (الضابطة) والمتغير التابع (إستمرارية الأرباح "EP")،** يلاحظ ما يلى:

- ظهرت معاملات الإرتباط لكل من (حجم الشركة "FSize"، معدل العائد على الأصول "ربحية الشركةROA"، التدفقات النقدية التشغيلية "CFO") بإشارات موجبة وبقيم (0.149، 0.172، 0.107) على الترتيب، وبمستوى معنوية .Sig (0.000، 0.000، 0.004) على الترتيب، وهو ما يعنى وجود إرتباط طردى بين هذه المتغيرات و المتغير التابع (إستمرارية الأرباح)، وهذا الإرتباط معنوى عند مستوى معنوية (10%، 5%، 1%).

- ظهر معامل الإرتباط للرافعة المالية "LEV" بإشارة موجبة بقيمة (0.030) وبمستوى معنوية (Sig.= 0.419) أكبر من مستوى المعنوية (10%)، وهو ما يعنى أن الإرتباط طردى بين الرافعة المالية و إستمرارية الأرباح ، إلا أن هذا الإرتباط غير معنوى .

- وظهر معامل الإرتباط لحجم مكتب المراجعة "Big4" بإشارة سالبة بقيمة (0.110-) وبمستوى معنوية (Sig.= 0.003)، وهو ما يعنى وجود إرتباط عكسى بين حجم مكتب المراجعة و إستمرارية الأرباح، وهذا الإرتباط معنوى عند مستوى معنوية (10%، 5%، 1%).

- **وبالنسبة لمعاملات الإرتباط بين المتغيرات المفسرة (المتغيرات المستقلة، والمتغيرات الرقابية) وبعضها البعض**، فيتضح أن جميعها أقل من (٠,٨٠) وأنها جاءت ضعيفة القوى، وجاء بعضها غير معنوى، وهو ما قد يشير مبدئياً إلى إحتمال عدم تعرض نموذج الدراسة لمشكلة الإزدواج الخطى.

٣-٢-٤ نتائج تحليل الإنحدار لإختبار فروض البحث:

لإختبار فروض البحث الحالى تم تشغيل البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة بإستخدام نموذج الإنحدار الخطى المتعدد "Multiple Linear Regression Model "، والذى ينبنى على أن إستمرارية الأرباح (المتغير التابع) تعد دالة فى كل من: [(المتغيرات المستقلة: المراجعة المشتركة& خصائص لجنة المراجعة: حجم لجنة المراجعة، إستقلالية أعضاء لجنة المراجعة، إجتماعات لجنة المراجعة، خبرة أعضاء لجنة المراجعة)، و (المتغيرات الرقابية : حجم الشركة، معدل العائد على الأصول، الرافعة المالية، نسبة التدفقات النقدية التشغيلية، حجم مكتب المراجعة)].

وقام الباحث أولاً بالتحقق من مدى وقوع نموذج الإنحدار المقدر في أي مشكلة من مشاكل القياس والتى قد تنشأ نتيجة لتخلف أحد فروض طريقة المربعات الصغري (OLS) التي تستخدم في تقدير نماذج الانحدار (عنانى،٢٠١١) حيث:

تم إستخدام إختبار دربن واطسون (Durbin-Watson)، للكشف عن مدى وقوع النموذج في مشكلة الإرتباط الذاتي Autocorrelation بين أخطاء نموذج الإنحدار أم لا؟ وبحسابه كانت قيمته (**2.080682**) و بالكشف عن هذه القيمة في جداول دربن واطسون (Durbin-Watson) وجد أنه لا يوجد إرتباط ذاتي لنموذج الإنحدار المقدر.

كما تم التحقق من مدي وقوع النموذج المقدر في مشكلة الإزدواج الخطي-Multi collinearity أى التأكد من مدى وجود إرتباط مؤثر ما بين المتغيرات المفسرة بعضها البعض من خلال قياس معامل التضخم " VIF " فوجد أن جميع قيم معاملات التضخم "VIF" لمتغيرات نموذج الإنحدار لم تتجاوز ١٠ ؛ حيث بلغت أقصي قيمة لمعامل التضخم "VIF" للمتغيرات المفسرة في نموذج الإنحدار المقدر (**9.468**)، وهو ما يعني عدم وقوع النموذج المقدر في هذه المشكلة من مشاكل القياس، ويوضح الجدول رقم (٦) التالى قيم معامل التضخم " VIF " لمتغيرات الدراسة.

جدول (٦) معاملات التضخم "VIF" للمتغيرات المفسرة:

المتغيرات	الرمز	معامل التضخم "VIF"
المراجعة المشتركة	**JointA**	**9.468**
حجم لجنة المراجعة	**ACSize**	1.215
إستقلالية أعضاء لجنة المراجعة	**ACIndp**	1.547
إجتماعات لجنة المراجعة	**ACMeet**	1.854
خبرة أعضاء لجنة المراجعة	**ACExp**	1.622
تفاعل المراجعة المشتركة مع حجم لجنة المراجعة	**JointA*ACSize**	7.456
تفاعل المراجعة المشتركة مع إستقلالية أعضاء لجنة المراجعة	**JointA*ACIndp**	8.546
تفاعل المراجعة المشتركة مع إجتماعات لجنة المراجعة	**JointA*ACMeet**	4.452
تفاعل المراجعة المشتركة مع خبرة أعضاء لجنة المراجعة	**JointA* ACExp**	9.136
حجم الشركة	**FSIZE**	1.114
الرافعة المالية	**LEV**	1.156
معدل العائد على الأصول	**ROA**	1.054
التدفقات النقدية التشغيلية	**CFO**	1.065
حجم مكتب المراجعة	**Big4**	1.457

كما تم إستخدم إختبار Jarque-Bera للتأكد من إعتدالية الأخطاء العشوائية Normality ووجد أن الأخطاء العشوائية لنموذج الإنحدار المقدر تتبع التوزيع الطبيعي، حيث كانت نتيجة الإختبار قيمته **2.924527** (sig. = **0.214547** أكبر من ٠,٠٥) أى أنها غير دالة إحصائيا بمعني قبول الفرض العدم وهو أن الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي.

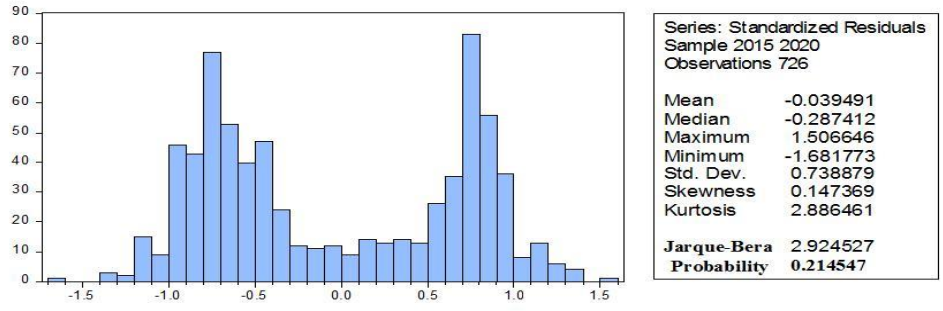

ومما سبق يتضح تحقق أهم شروط إستخدام نموذج الإنحدار وخلو النموذج المقدرة من أية مشاكل قياسية تؤثر في النتائج.

ويمكن عرض نتائج تحليل الإنحدار على النحو التالى :

حيث تم الإعتماد على برنامج E-Views Ver.9 في إجراء التحليلات الإحصائية بإستخدم طريقة تحليل الإنحدار Method: Panel EGLS (Cross-section weights) بهدف الوصول إلى أي المتغيرات التفسيرية لها تأثير على المتغير التابع وكذلك إبراز نسبة مساهمة كل متغير مفسر للعلاقة بالمتغير التابع، ويوضح الجدول رقم (٧) التالى نتائج تحليل الإنحدار:

جدول (٧) نتائج تحليل الإنحدار (المتغير التابع: إستمرارية الأرباح $EP_{i,t+1}$)

Variable	Coefficient		Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	β_0	-1.219445	0.134685	-9.054069	0.0000**
JointA	β_1	0.172556	0.206134	0.837104	0.4028
ACSize	β_2	0.090464	0.010356	8.735418	0.0000**
ACIndp	β_3	-0.122075	0.036070	-3.384395	0.0008**
ACMeet	β_4	0.010761	0.002515	4.278388	0.0000**
ACExp	β_5	0.105165	0.033146	3.172739	0.0016**
JointA*ACSize	β_6	-0.110839	0.020513	-5.403325	0.0000**
JointA*ACIndp	β_7	0.745713	0.204699	3.642975	0.0003**
JointA*ACMeet	β_8	-0.007327	0.007656	-0.957050	0.3389
JointA* ACExp	β_9	-0.533624	0.092655	-5.759257	0.0000**
FSize	β_{10}	0.060296	0.006009	10.03384	0.0000**
LEV	β_{11}	0.133991	0.031474	4.257212	0.0000**
ROA	β_{12}	0.720272	0.088045	8.180739	0.0000**
CFO	β_{13}	0.206234	0.058538	3.523078	0.0005**
Big4	β_{14}	-0.304570	0.018984	-16.04367	0.0000**
R-squared = 0.438243			**Adjusted R-squared = 0.427182**		
F-statistic = 39.61944			**Prob(F-statistic) = 0.000000****		
Durbin-Watson stat = 2.080682			**Jarque-Bera Probability = 0.214547**		
, * : Significance at the level of 1%, and 5%, respectively.					
عدد المشاهدات (N) = 726 مشاهدة					

ويتضح من نتائج تحليل الإنحدار الموضحة بالجدول رقم (٧) السابق ما يلي:

- **معنوية نموذج الإنحدار المستخدم** بين المتغير التابع إستمرارية الأرباح "$EP_{i,t+1}$" والمتغيرات المفسرة (المتغيرات المستقلة، والمتغيرات الضابطة)، ويستدل على ذلك من إختبار (F) حيث بلغت دلالة إختبار (F) ما قيمته **(Prob"F-statistic" = 0.000)** وهي أقل من مستوي المعنوية ٥%.
- تشير قيمة **معامل التحديد R-Squared** لنموذج الإنحدار إلى قدرة المتغيرات التفسيرية فى النموذج محل الدراسة على تفسير ما مقداره **(43.8%)** من التغيرات في (المتغير التابع: إستمرارية الأرباح)، والباقى يرجع لعوامل أخري، كما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل **Adjusted R-squared** ما مقداره **(42.7%).**

- بالنسبة **للمتغير المستقل (المراجعة المشتركة "JointA ")**: تظهر نتائج تحليل الإنحدار أن إشارة معامل الإنحدار لهذا المتغير (β_1) موجبة وقيمتها (**0.172556**) وهو ما يعنى أن الأثر إيجابى، **ولكن ليس له دلالة معنوية** حيث بلغت الدلالة الإحصائية لإختبار T له (**Sig. = 0.4028**) وهي أكبر من مستوي المعنوية (٥%)، وهو ما يدل على **أنه لا يوجد تأثير معنوى للمراجعة المشتركة على المتغير التابع (إستمرارية الأرباح)**، وهو ما يدل على **تحقق الفرض الأول للبحث.**
- **وبالنسبة للمتغيرات المستقلة لخصائص لجنة المراجعة**، نجد ما يلى:

أ) بالنسبة **لحجم لجنة المراجعة (ACSize)**: تظهر نتائج تحليل الإنحدار أن إشارة معامل الإنحدار لهذا المتغير (β_2) موجبة وقيمتها (**0.090464**) وهو ما يعنى أن الأثر إيجابى "طردى"، كما بلغت الدلالة الإحصائية لإختبار T له (**Sig. = 0.0000**) وهي أقل من مستوي المعنوية (٥%) وهو ما يعنى أن الأثر معنوى، وبالتالى يدل ذلك على **وجود تأثير إيجابى ومعنوى لحجم لجنة المراجعة على إستمرارية الأرباح**، وهو ما يعنى أن الشركات التى يكون بها حجم لجنة المراجعة كبيراً تتسم أرباحها بالإستمرارية، ويدل ذلك على **أن الفرض الثانى للبحث لم يتحقق.**

ب) بالنسبة **لإستقلالية أعضاء لجنة المراجعة (ACIndp)**: تظهر نتائج تحليل الإنحدار أن إشارة معامل الإنحدار لهذا المتغير (β_3) سالبة وقيمتها (**-0.122075**) وهو ما يعنى أن الأثر سلبى "عكسى"، كما بلغت الدلالة الإحصائية لإختبار T له (**Sig. = 0.0008**) وهي أقل من مستوي المعنوية (٥%) وهو ما يعنى أن الأثر معنوى، وبالتالى يدل ذلك على **وجود تأثير سلبى ومعنوى لإستقلالية أعضاء لجنة المراجعة على إستمرارية الأرباح**، وهو ما يعنى أن الشركات التى يكون فيها أعضاء لجنة المراجعة أكثر إستقلالية تكون أرباحها مؤقتة وأقل إستمرارية، ويدل ذلك على **أن الفرض الثالث للبحث لم يتحقق.**

ج) بالنسبة **لإجتماعات لجنة المراجعة (ACMeet)**: تظهر نتائج تحليل الإنحدار أن إشارة معامل الإنحدار لهذا المتغير (β_4) موجبة وقيمتها (**0.010761**) وهو ما يعنى أن الأثر إيجابى "طردى"، كما بلغت الدلالة الإحصائية لإختبار T له (**Sig. = 0.0000**) وهي أقل من مستوي المعنوية (٥%) وهو ما يعنى أن الأثر معنوى، وبالتالى يدل ذلك على **وجود تأثير إيجابى ومعنوى لإجتماعات لجنة المراجعة على إستمرارية الأرباح**، وهو ما يعنى أن الشركات التى يزداد فيها عدد إجتماعات لجنة المراجعة خلال العام تكون أرباحها أكثر إستمرارية، ويدل ذلك على **أن الفرض الرابع للبحث لم يتحقق.**

د) بالنسبة **لخبرة أعضاء لجنة المراجعة (ACExp)**: تظهر نتائج تحليل الإنحدار أن إشارة معامل الإنحدار لهذا المتغير (β_5) موجبة وقيمتها (**0.105165**) وهو ما يعنى أن الأثر إيجابى "طردى"، كما بلغت الدلالة الإحصائية لإختبار T له (**Sig. = 0.0016**) وهي أقل من مستوي المعنوية (٥%)

وهو ما يعنى أن الأثر معنوى، وبالتالى يدل ذلك على **وجود تأثير إيجابى ومعنوى لخبرة أعضاء لجنة المراجعة على إستمرارية الأرباح**، وهو ما يعنى أن الشركات التى يكون فيها لجنة المراجعة تشتمل على عدد كبير من الأعضاء ذوى الخبرة المالية والمحاسبية تكون أرباحها أكثر إستمرارية، ويدل ذلك على **أن الفرض الخامس للبحث لم يتحقق.**

- **وبالنسبة للأثر التفاعلى للمراجعة المشتركة وخصائص لجنة المراجعة**، نجد ما يلى:

أ) بالنسبة **للأثر التفاعلى للمراجعة المشتركة وحجم لجنة المراجعة (JointA*ACSize)**: تظهر نتائج تحليل الإنحدار أن إشارة معامل الإنحدار لهذا المتغير (β_6) سالبة وقيمتها (**-0.110839**) وهو ما يعنى أن الأثر سلبى "عكسى"، كما بلغت الدلالة الإحصائية لإختبار T له (**Sig.=0.0000**) وهي أقل من مستوي المعنوية (٥%) وهو ما يعنى أن الأثر معنوى، وبالتالى يدل ذلك على **وجود تأثير تفاعلى سلبى ومعنوى للمراجعة المشتركة و حجم لجنة المراجعة على إستمرارية الأرباح**، وهو ما يعنى أن الشركات التى تتطبق مدخل المراجعة المشتركة (أى يتم مراجعتها بواسطة مكتبين أو أكثر من مكاتب المراجعة الخارجية مع إصدار تقرير مراجعة واحد مشترك) و يكون حجم لجنة المراجعة فيها كبيراً تكون أرباحها مؤقتة وأقل إستمرارية، وبالتالى **لم يتحقق الفرض السادس للبحث.**

ب) بالنسبة **للأثر التفاعلى للمراجعة المشتركة وإستقلالية أعضاء لجنة المراجعة (JointA*ACIndp)**: تظهر نتائج تحليل الإنحدار أن إشارة معامل الإنحدار لهذا المتغير (β_7) موجبة وقيمتها (**0.745713**) وهو ما يعنى أن الأثر إيجابى "طردى"، كما بلغت الدلالة الإحصائية لإختبار T له (**Sig. = 0.0003**) وهي أقل من مستوي المعنوية (٥%) وهو ما يعنى أن الأثر معنوى، وبالتالى يدل ذلك على **وجود تأثير تفاعلى إيجابى ومعنوى للمراجعة المشتركة وإستقلالية أعضاء لجنة المراجعة على إستمرارية الأرباح**، وهو ما يعنى أن الشركات التى تتطبق مدخل المراجعة المشتركة (أى يتم مراجعتها بواسطة مكتبين أو أكثر من مكاتب المراجعة الخارجية مع إصدار تقرير مراجعة واحد مشترك) ويزداد فيها إستقلالية أعضاء لجنة المراجعة تكون أرباحها أكثر إستمرارية، ويدل ذلك على **أن الفرض السابع للبحث لم يتحقق.**

ج) بالنسبة **للأثر التفاعلى للمراجعة المشتركة وإجتماعات لجنة المراجعة (JointA*ACMeet)**: تظهر نتائج تحليل الإنحدار أن إشارة معامل الإنحدار لهذا المتغير (β_8) سالبة وقيمتها (**-0.007327**) وهو ما يعنى أن الأثر سلبى "عكسى"، **ولكن ليس له دلالة معنوية** حيث بلغت الدلالة الإحصائية لإختبار T له (**Sig.=0.3389**) وهي أكبر من مستوي المعنوية (٥%)، وهو ما يدل على **أنه لا يوجد تأثير تفاعلى معنوى للمراجعة المشتركة وإجتماعات لجنة المراجعة على إستمرارية الأرباح**، ويدل ذلك على **تحقق الفرض الثامن للبحث.**

د) بالنسبة **للأثر التفاعلى للمراجعة المشتركة وخبرة أعضاء لجنة المراجعة (JointA*ACExp)**: تظهر نتائج تحليل الإنحدار أن إشارة معامل الإنحدار لهذا المتغير (β_9) سالبة وقيمتها (**-0.533624**) وهو ما يعنى أن الأثر سلبى "عكسى"، كما بلغت الدلالة الإحصائية لإختبار T له (**Sig. = 0.0000**) وهي أقل من مستوي المعنوية (٥%) وهو ما يعنى أن الأثر معنوى، وبالتالى يدل ذلك على **وجود تأثير تفاعلى سلبى ومعنوى للمراجعة المشتركة وخبرة أعضاء لجنة المراجعة على إستمرارية الأرباح**، وهو ما يعنى أن الشركات التى تتطبق مدخل المراجعة المشتركة (أى يتم مراجعتها بواسطة مكتبين أو أكثر من مكاتب المراجعة الخارجية مع إصدار تقرير مراجعة واحد مشترك) ويكون فيها لجنة المراجعة تشتمل على عدد كبير من الأعضاء ذوى الخبرة المالية والمحاسبية تكون أرباحها مؤقتة وأقل إستمرارية، ويدل ذلك على **أن الفرض التاسع للبحث لم يتحقق.**

- وبالنسبة **للمتغيرات الرقابية**، تظهر نتائج تحليل الإنحدار: **وجود تأثير إيجابى ومعنوى لكل من** (حجم الشركة "FSize"، الرافعة المالية "LEV"، ومعدل العائد على الأصول "ROA"، التدفقات النقدية التشغيلية "CFO") على المتغير التابع إستمرارية الأرباح، حيث أن إشارة معاملات الإنحدار لكل من هذه المتغيرات (β_{10}،β_{11}، β_{12} ، β_{13}) موجبة وقيمها (**0.060296، 0.133991، 0.720272، 0.206234**) على التوالى وهو ما يعنى أن الأثر إيجابى "طردى"، كما بلغت الدلالة الإحصائية لإختبار T لهذه المتغيرات (**Sig. = 0.0000، 0.0000، 0.0000، 0.0005**) على التوالى وجميعها أقل من مستوي المعنوية (٥%) وهو ما يعنى أن الأثر معنوى، بينما أظهرت النتائج **وجود تأثير سلبى ومعنوى** لحجم مكتب المراجعة الخارجى "Big4" على المتغير التابع إستمرارية الأرباح، حيث أن إشارة معامل الإنحدار لهذا المتغير (β_{14}) سالبة وقيمتها (**-0.304570**) وهو ما يعنى أن الأثر سلبى "عكسى"، كما بلغت الدلالة الإحصائية لإختبار T له (**Sig. = 0.0000**) وهي أقل من مستوي المعنوية (٥%) وهو ما يعنى أن الأثر معنوى.

٤ـ خلاصة وتفسيرنتائج البحث والتوصيات والمجالات البحثية المقترحة:

٤ـ١ خلاصة وتفسير نتائج البحث:

فى ضوء الخلفية النظرية للبحث وتحليل الدراسات السابقة المتعلقة بمجال البحث، وفى ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج الإختبارات والتحليلات الإحصائية و الإنحدار الخطى المتعدد لبيانات متغيرات وفروض البحث، **يمكن عرض وتفسير أهم النتائج التى تم التوصل إليها كما يلى:**

أ) تباين مستويات إستمرارية الأرباح بين شركات عينة الدراسة خلال الفترة محل الدراسة.

ب) إنخفاض متوسط نسبة عدد شركات العينة التى يتم مراجعتها مراجعة مشتركة (أى يتم مراجعتها بواسطة مكتبين أو أكثر من مكاتب المراجعة الخارجية مع إصدار تقرير مراجعة واحد مشترك) خلال الفترة محل الدراسة.

ج) إلتزام غالبية شركات عينة الدراسة فى تكوين لجنة المراجعة بمتطلبات وقواعد الدليل المصرى لحوكمة الشركات، والذى يؤكد على أن لا يقل عدد أعضاء لجنة المراجعة عن ثلاثة أعضاء، وعلى ضرورة أن يتم تشكيل لجنة المراجعة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين و المستقلين أو من خارج الشركة، على أن يكون بينهم عضواً واحداً على الأقل ممن لديهم المعرفة والخبرة فى الشئون المالية والمحاسبة، وأن تجتمع اللجنة مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة شهور.

د) وفيما يخص نتائج إختبار فروض البحث، تم التوصل إلى ما يلى:

- **بالنسبة للفرض الأول:**

تشير نتائج الإختبارات الإحصائية وتحليل الإنحدار الخطى المتعدد إلى **أنه لا يوجد تأثير معنوى للمراجعة المشتركة على إستمرارية الأرباح،** وبناءً على ذلك **يمكن قبول الفرض الأول للبحث،** وتتفق هذه النتيجة مع النتائج التى توصلت إليها دراسة كل من الجبر والسعدون (٢٠١٤)؛ الديسطى (٢٠١٤)؛ Ali et al.(2019)؛ سليم ومحمد (٢٠٢١)، **ويمكن تفسير وإرجاع ذلك** إلى أن تطبيق المراجعة المشتركة يتم فى عدد قليل من الشركات المصرية وتركز تطبيقه بالقطاعات ذات التأثير الكبير على الإقتصاد القومى، بالإضافة إلى إحتمال إتكال وإعتماد كل مراقب من المشاركين فى المراجعة المشتركة على المراقب الأخر وبالتالى قد ينخفض التأثير أو يصبح غير ذو جدوى على إستمرارية وجودة الأرباح.

- **بالنسبة للفرض الثانى:**

تشير نتائج الإختبارات الإحصائية وتحليل الإنحدار الخطى المتعدد إلى **وجود تأثير إيجابى ومعنوى لحجم لجنة المراجعة على إستمرارية الأرباح،** وهو ما يعنى أن الشركات التى يكون بها حجم لجنة المراجعة كبيراً تتسم أرباحها بالإستمرارية، وبناءً على ذلك **لا يمكن قبول الفرض الثانى للبحث،** وتتفق هذه النتيجة مع النتائج التى توصلت إليها دراسة كل من Azzoz and Khamees (2016)؛ Hamdan (2020)؛ Agustina et al.(2021)؛ Yosifa et al.(2021)؛ NGO and LE (2021)، **ويمكن تفسير وأرجاع ذلك إلى** أنه كلما كان حجم لجنة المراجعة كبيراً كلما كانت اللجنة أكثر قدرة على مقاومة ضغوط الإدارة عليها، وكلما ساعد ذلك على توفر خبرة ومعرفة أكثر مما يساعد على إكتشاف وحل المشاكل المحتمله و الحد من السلوك الإنتهازى للإدارة فى إدارة الأرباح وهو ما ينعكس إيجابياً على إستمرارية وجودة الأرباح.

- **بالنسبة للفرض الثالث:**

تشير نتائج الإختبارات الإحصائية وتحليل الإنحدار الخطى المتعدد إلى **وجود تأثير سلبى ومعنوى لإستقلالية أعضاء لجنة المراجعة على إستمرارية الأرباح**، وهو ما يعنى أن الشركات التى يكون فيها أعضاء لجنة المراجعة أكثر إستقلالية تكون أرباحها مؤقتة وأقل إستمرارية، وبناءً على ذلك **لا يمكن قبول الفرض الثالث للبحث**، وتتفق هذه النتيجة مع النتائج التى توصلت إليها دراسة Gunawan and Putri (2020)، **ويمكن تفسير وإرجاع ذلك إلى** أنه بالرغم من أن الإستقلالية تعد من أهم الخصائص الواجب توافرها فى أعضاء لجنة المراجعة لضمان فعاليتها فى أداء مهامها الإشرافية والرقابية وتحقيق الهدف من إنشائها، إلا أنه لتحقيق الإستقلالية التامة قد يتم تشكيل لجنة المراجعة من أعضاء من خارج الشركة وبالتالى لا يتوفر لديهم الخبرة الكافية بطبيعة نشاط الشركة وبنظامها المالى والمحاسبى مما ينعكس بالسلب على إستمرارية وجودة الأرباح.

- **بالنسبة للفرض الرابع:**

تشير نتائج الإختبارات الإحصائية وتحليل الإنحدار الخطى المتعدد إلى **وجود تأثير إيجابى ومعنوى لإجتماعات لجنة المراجعة على إستمرارية الأرباح**، وهو ما يعنى أن الشركات التى يزداد فيها عدد إجتماعات لجنة المراجعة خلال العام تكون أرباحها أكثر إستمرارية، وبناءً على ذلك **لا يمكن قبول الفرض الرابع للبحث**، وتتفق هذه النتيجة مع النتائج التى توصلت إليها دراسة كل من حمدان وأخرون (٢٠١٢)؛ Hamdan et al.(2013)؛ Azzoz and Khamees (2016)، **ويمكن تفسير وإرجاع ذلك إلى** أنه كلما زاد عدد مرات إجتماعات لجنة المراجعة كلما كان ذلك مؤشراً على نشاط اللجنة ومقدرتها على القيام بمهامها وأداء دورها الإشرافى والرقابى بشكل إيجابى، وهو ما ينعكس إيجابياً على إستمرارية وجودة الأرباح.

- **بالنسبة للفرض الخامس:**

تشير نتائج الإختبارات الإحصائية وتحليل الإنحدار الخطى المتعدد إلى **وجود تأثير إيجابى ومعنوى لخبرة أعضاء لجنة المراجعة على إستمرارية الأرباح**، وهو ما يعنى أن الشركات التى يكون فيها لجنة المراجعة تشتمل على عدد كبير من الأعضاء ذوى الخبرة المالية والمحاسبية تكون أرباحها أكثر إستمرارية، وبناءً على ذلك **لا يمكن قبول الفرض الخامس للبحث**، وتتفق هذه النتيجة مع النتائج التى توصلت إليها دراسة كل من Soliman and Ragab (2014)؛ NGO and LE (2021)، **ويمكن تفسير وإرجاع ذلك إلى** أن توافر المعرفة والخبرة الكافية لدى أعضاء لجنة المراجعة بالشئون المالية والمحاسبية وبطبيعة نشاط الشركة، تساعد على زيادة فعالية اللجنة فى أداء دورها الإشرافى والرقابى، وسرعة التعامل مع المشاكل والقضايا المحتمل وجودها بالتقارير المالية وهو ما ينعكس إيجابياً على إستمرارية وجودة الأرباح.

- **بالنسبة للفرض السادس:**

تشير نتائج الإختبارات الإحصائية وتحليل الإنحدار الخطى المتعدد إلى **وجود تأثير تفاعلى سلبى ومعنوى للمراجعة المشتركة و حجم لجنة المراجعة على إستمرارية الأرباح**، وهو ما يعنى أن الشركات التى تتطبق مدخل المراجعة المشتركة (أى يتم مراجعتها بواسطة مكتبين أو أكثر من مكاتب المراجعة الخارجية مع إصدار تقرير مراجعة واحد مشترك) و يكون حجم لجنة المراجعة فيها كبيراً تكون أرباحها مؤقتة وأقل إستمرارية، وبناءً على ذلك **لا يمكن قبول الفرض السادس للبحث، ويمكن تفسير وإرجاع ذلك إلى** أن كثرة عدد أعضاء لجنة المراجعة مع القيام بالمراجعة المشتركة من قبل أثنين أو أكثر من مراقبى الحسابات قد يؤدى إلى تعدد وتعارض وتضارب الأراء بينهم، كما قد يرجع ذلك إلى صعوبة التنسيق وتبادل المعلومات وعدم التعاون بين مراقبى الحسابات المشاركين فى عملية المراجعة مع بعضهم البعض وكذلك مع أعضاء لجنة المراجعة، كما قد يؤدى ذلك إلى غياب التوزيع العادل والمتوازن للأعمال والمهام سواء بين أعضاء لجنة المراجعة أو بين مراقبى الحسابات المشاركين فى عملية المراجعة وهو ما ينعكس بالسلب على إستمرارية وجودة الأرباح.

- **بالنسبة للفرض السابع:**

تشير نتائج الإختبارات الإحصائية وتحليل الإنحدار الخطى المتعدد إلى **وجود تأثير تفاعلى إيجابى ومعنوى للمراجعة المشتركة وإستقلالية أعضاء لجنة المراجعة على إستمرارية الأرباح**، وهو ما يعنى أن الشركات التى تتطبق مدخل المراجعة المشتركة (أى يتم مراجعتها بواسطة مكتبين أو أكثر من مكاتب المراجعة الخارجية مع إصدار تقرير مراجعة واحد مشترك) ويزداد فيها إستقلالية أعضاء لجنة المراجعة تكون تكون أرباحها أكثر إستمرارية، وبناءً على ذلك **لا يمكن قبول الفرض السابع للبحث، ويمكن تفسير وإرجاع ذلك إلى** أن توافر الإستقلالية فى أعضاء لجنة المراجعة يقلل من فرص تأثير الإدارة التنفيذية على اللجنة ويحد من فرص ممارسات الإدارة لإدارة الأرباح ويعزز من قدرة اللجنة على حماية حقوق الأطراف ذات الصلة، كما يساعد ذلك على مقاومة ضغوط الإدارة عليها وعلى مراقبى الحسابات وكلما ساعد ذلك على زيادة إستقلالية مراقبى الحسابات وزيادة جودة المراجعة وبالتالى زيادة جودة وإستمرارية الأرباح.

- **بالنسبة للفرض الثامن:**

تشير نتائج الإختبارات الإحصائية وتحليل الإنحدار الخطى المتعدد إلى **أنه لا يوجد تأثير تفاعلى معنوى للمراجعة المشتركة وإجتماعات لجنة المراجعة على إستمرارية الأرباح**، وبناءً على ذلك **يمكن قبول الفرض الثامن للبحث، ويمكن تفسر وإرجاع ذلك إلى** أنه قد يكون كثرة عدد إجتماعات لجنة المراجعة مجرد عملية شكلية دون تفعيل حقيقى لدورها الإشرافى والرقابى أو دون تنفيذ لقرارات اللجنة، كما قد تكون المراجعة المشتركة ليس لها تأثير لأنها مجرد عملية شكلية حيث يقوم كل مراقب من

المشاركين فى المراجعة بالإتكال والإعتماد على المراقب الأخر فى تنفيذ عملية المراجعة، كما يمكن أن يؤدى التنافس بين مكاتب المراجعة وسعى كل مكتب إلى كسب رضاء العميل إلى إستغلال العميل ذلك وظهور ما يعرف بتسوق رأى المراجع وهو ما ينعكس بالسلب على جودة عملية المراجعة مما قد يقلل من أو يؤثر بالسلب على الأثر الإيجابى لإجتماعات لجنة المراجعة على إستمرارية الأرباح.

- **بالنسبة للفرض التاسع:**

تشير نتائج الإختبارات الإحصائية وتحليل الإنحدار الخطى المتعدد إلى **وجود تأثير تفاعلى سلبى ومعنوى للمراجعة المشتركة وخبرة أعضاء لجنة المراجعة على إستمرارية الأرباح**، وهو ما يعنى أن الشركات التى تتطبق مدخل المراجعة المشتركة (أى يتم مراجعتها بواسطة مكتبين أو أكثر من مكاتب المراجعة الخارجية مع إصدار تقرير مراجعة واحد مشترك) ويكون فيها لجنة المراجعة تشتمل على عدد كبير من الأعضاء ذوى الخبرة المالية والمحاسبية تكون أرباحها مؤقتة وأقل إستمرارية، وبالتالى **لا يمكن قبول الفرض التاسع للبحث، ويمكن تفسير وإرجاع ذلك إلى** أن وجود عدد كبير من أعضاء لجنة المراجعة من ذوى الخبرة المالية والمحاسبية بالإضافة إلى إشتراك أثنين أو أكثر من مكاتب المراجعة الخارجية فى أداء المراجعة المشتركة يؤدى إلى تعدد وتنوع الخبرات وهو ما قد يترتب علية وجود تعدد وتضارب فى الأراء بينهم، وما قد يصاحب ذلك من صعوبة إتخاذ القرارات المناسبة فيما يخص المعلومات والقوائم المالية فى الوقت المناسب، وهو ما ينعكس بالسلب على إستمرارية وجودة الأرباح، كما يمكن إرجاع ذلك أيضاً إلى التأثير السلبى لأنخفاض جودة المراجعة المشتركة على الأثر الإيجابى لخبرة لجنة المراجعة على إستمرارية الأرباح.

هـ) وبالنسبة للمتغيرات الرقابية، تظهر نتائج تحليل الإنحدار: **وجود تأثير إيجابى ومعنوى لكل من** (حجم الشركة "FSize"، الرافعة المالية "LEV"، ومعدل العائد على الأصول "ROA"، التدفقات النقدية التشغيلية "CFO") على المتغير التابع إستمرارية الأرباح ، بينما أظهرت النتائج **وجود تأثير سلبى ومعنوى** لحجم مكتب المراجعة الخارجى "Big4" على المتغير التابع إستمرارية الأرباح.

ويمكن تلخيص نتائج إختبار فروض البحث فى الجدول رقم (٨) التالى:

جدول (٨): ملخص نتائج إختبار فرضية البحث

	فروض البحث	القرار	الأثر
١	"لا يوجد تأثير معنوى لتطبيق مدخل المراجعة المشتركة على إستمرارية الأرباح فى الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية"	قبول	لا يوجد
٢	"لا يوجد تأثير معنوى لحجم لجنة المراجعة على إستمرارية الأرباح فى الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية"	عدم قبول	إيجابى
٣	"لا يوجد تأثير معنوى لإستقلالية أعضاء لجنة المراجعة على إستمرارية الأرباح فى الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية"	عدم قبول	سلبى
٤	"لا يوجد تأثير معنوى لإجتماعات لجنة المراجعة على إستمرارية الأرباح فى الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية"	عدم قبول	إيجابى
٥	"لا يوجد تأثير معنوى لخبرة أعضاء لجنة المراجعة على إستمرارية الأرباح فى الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية"	عدم قبول	إيجابى
٦	"لا يوجد تأثير تفاعلى معنوى للمراجعة المشتركة وحجم لجنة المراجعة على إستمرارية الأرباح فى الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية"	عدم قبول	سلبى
٧	"لا يوجد تأثير تفاعلى معنوى للمراجعة المشتركة وإستقلالية أعضاء لجنة المراجعة على إستمرارية الأرباح فى الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية"	عدم قبول	إيجابى
٨	"لا يوجد تأثير تفاعلى معنوى للمراجعة المشتركة وإجتماعات لجنة المراجعة على إستمرارية الأرباح فى الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية"	قبول	لا يوجد
٩	"لا يوجد تأثير تفاعلى معنوى للمراجعة المشتركة وخبرة أعضاء لجنة المراجعة على إستمرارية الأرباح فى الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية"	عدم قبول	سلبى

٤-٢ التوصيات:

فى ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج من خلال هذا البحث، يوصى الباحث بما يلى:

- ضرورة وضع معايير وقواعد ملزمة ومحددة لكيفية تطبيق المراجعة المشتركة، تحدد الآلية التى يتم بها إختيار مراقبى الحسابات الذين يتم إشراكهم فى المراجعة المشتركة، وكيفية تحديد المسئوليات والتوزيع والتقسيم العادل والمتوازن لأعمال ومهام المراجعة بين مكاتب المراجعة التى تشارك فى عملية المراجعة المشتركة وإلزامهم بالتعاون والتنسيق فيما بينهم لإتمام مهام عملية المراجعة ، بما يضمن تحسين وزيادة جودة عملية المراجعة.
- ضرورة الرقابة على عملية المراجعة المشتركة من قبل الجهات الرقابية ذات الصلة، وذلك حتى يتم تنفيذ المراجعة المشتركة بشكل صحيح وبما يضمن تحقيق المنافع المرجوة منه.
- تفعيل الدور الإشرافى والرقابى للجنة المراجعة كأحد آليات الحوكمة، ووضع معايير وقواعد إلزامية لضمان تشكيل اللجنة من أعضاء مستقلين وممن لديهم معرفة وخبره كافية بالشئون المالية والمحاسبية و بطبيعة النشاط والصناعة التى تنتمى إليها الشركة.

- ضرورة قيام الجهات الرقابية والهيئة العامة لسوق المال المصرى بالرقابة على تشكيل لجان المراجعة فى الشركات، للتأكد من مراعاة توفير الخصائص المطلوبة لضمان فعاليتها.
- إلزام الشركات بالإفصاح بوضوح عن الآلية التى يتم بها إختيار أعضاء لجنة المراجعة، و عن خصائص اللجنة وعن تقرير اللجنة ضمن تقارير مجلس الإدارة و التقارير المالية للشركات.

٤-٣ المجالات البحثية المقترحة:

فيما يلى بعض المجالات التى يمكن أن تشكل أساساً لبحوث ودراسات مستقبلية:

- دراسة أثر خصائص الشركات على كفاءة وفعالية المراجعة المشتركة.
- دراسة أثر المراجعة المشتركة و خصائص لجنة المراجعة على تمهيد الدخل.
- دراسة أثر خصائص مجلس الإدارة على إستمرارية الأرباح.
- دراسة أثر خصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبى.
- دراسة أثر فعالية لجنة المراجعة على جودة المراجعة الخارجية.
- دراسة أثر فعالية لجنة المراجعة على جودة التقارير المالية.
- دراسة أثر المراجعة المشتركة و خصائص لجنة المراجعة على توقيت إصدار التقارير المالية.

المراجـع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- إبـراهيم، أكـرم خليفـة محمـد،(٢٠٢١)"خصـائص لجـان المراجعـة وأثرهـا فـى الإفصـاح عـن راس المـال الفكرى: دراسـة ميدانيـة علـى الشـركات كشـفة المعرفـة المقيـدة بالبورصـة المصـرية"، ***المجلـة العلميـة للدراسـات والبحـوث الماليـة والتجاريـة***، كليـة التجـارة، جامعـة دميـاط، المجلـد (٢)، العـدد(١)، الجـزء الثانى، يناير: ٢٠١-٢٣٧.
- أبوزيد، عيد محمود،(٢٠٢٠)،" أثر تفعيل المراجعة المشتركة على ممارسات التجنب الضريبى- دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، ***مجلة المحاسبة والمراجعة لإتحاد الجامعات العربية***، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، المجلد (٩)، العدد (٢): ٢٢٤- ٢٧٤.
- أبوسالم، سيد سالم محمد،(٢٠٢١)،"تـأثير تقلب الأربـاح علـى إستدامة الأربـاح"، ***مجلـة البحـوث التجاريـة***، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق، المجلد (٤٤)، العدد الأول- يناير: ٨٥-١١٦.
- البورصة المصرية: ***http://www.egx.com.eg***
- الجبر، يحـى بـن علـى، السـعدون، ناصـر بـن محمـد،(٢٠١٤)،"أثـر المراجعـة المشـتركة علـى جـودة الأربـاح المحاسـبية للشـركات المسـجلة فـى سـوق الأوراق الماليـة السـعودية"، ***مجلـة الإدارة العامـة***، المجلـد (٥٤)، العدد (٢): ٢٨٣- ٣٠٣.
- الديسطى، محمد محمد عبدالقادر،(٢٠١٤)،"المراجعة المشتركة فى مقابل المراجعة الفردية: دراسة تطبيقية عن مدى تقييد نكاتب المراجعة المصرية لممارسات إدارة الأربـاح فـى الشـركات المسـاهمة"، ***المجلـة المصـرية للدراسـات التجاريـة***، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد (٣٨)، العدد (١): ١٩- ٣٩.
- السيد، محمـد صـابر حمـودة،(٢٠٢٠)،"تـأثير الملكيـة الإداريـة علـى العلاقـة بـين القـدرة الإداريـة وإسـتدامة الأربـاح المحاسـبية للشـركات المقيـدة بسـوق الأوراق الماليـة المصـرى"، ***المجلـة العلميـة للدراسـات المحاسـبية***، قسم المحاسبة، كلية التجارة ، جامعة قناة السويس، المجلد (٢)، العدد (٣): ١٣٣- ٢٣٠.
- الشـاهد، ريمـا محمـود؛ والكـردى، أمنـة علـى،(٢٠١٨)،"أثـر خصـائص مجلـس الإدارة ولجـان التـدقيق علـى جـودة الأربـاح دليـل مـن البنـوك التجاريـة الأردنيـة"، ***المجلـة الأردنيـة للعلـوم التطبيقيـة***، "سلسـلة العلـوم الإنسانية"، المجلد (٢٠)، العدد (١):١٢١- ١٣٦.
- الهيئة العامة للرقابة المالية،(٢٠١٦)،"قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية"، متـاح علـى: http://www.egx.com.eg
- الوكيل، حسام السعيد،(٢٠٢٠)،"أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على توقيت إصدار تقرير المراجعة فى بيئة الممارسات المهنية المصرية – دراسة تطبيقية"، ***مجلـة الفكـر المحاسـبى***، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (٢٤)، العدد (٢)، يوليو: ٣٢٨- ٣٨٧.

- حمدان، علام محمد، (٢٠١٢)،" العوامل المؤثرة فى جودة الأرباح: دليل من الشركات الصناعبة الأردنية"، ***مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإقتصادية والإدارية***، الجامعة الإسلامية ، المجلد (٢٠)، العدد (١)،يناير: ٢٦٥- ٣٠١.
- ـــــــــــــــ ؛ مشتهى، صبرى ماهر؛ و عواد، بهاء صبحى، (٢٠١٢)،"دور لجان التدقيق فى إستمرارية الأرباح كدليل على جودتها"، ***المجلة الأردنية فى إدارة الأعمال***، الجامعة الأردنية، المجلد (٨)، العدد (٣): ٤٠٩- ٤٣٣.
- خليل، على محمود مصطفى؛ إبراهيم، منى مغربى محمد،(٢٠١٥)،"أثر أنماط هياكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على جودة التقرير المالى عبر الإنترنت بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، ***مجلة الفكر المحاسبى***، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (١٩)، العدد (١)، أبريل: ٦١٣- ٦٧٣.
- رضا، سامح محمد، (٢٠١٠)،"دور لجان المراجعة فى تخفيض المستحقات الإختيارية – دراسة تطبيقية على قطاع الصناعات الكيماوية فى مصر"، ***المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية***، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد (٣): ٥٥- ٨٨.
- زلوم، نضال عمر،(٢٠١٥)،" نموذج مقترح لقياس إستخدام المعلومات المحاسبية للتبؤ بإستمرارية الأرباح كأداة لجودتها"، ***المجلة الأردنية فى إدارة الأعمال***، المجلد (١١)، العدد (٣): ٦٢١- ٦٤٠.
- سعودى، سامح لطفى،(٢٠١٤)،"مدى أهمية المراجعة المشتركة فى الحد من ممارسات إدارة الأرباح فى قطاع التأمين"، ***مجلة الدراسات والبحوث التجارية***، كلية التجارة، جامعة بنها، المجلد (٣٤)، العدد (٢): ٥١٣-٥٤٦.
- سليم، أيمن عطوة عزازى،(٢٠١٩)،"مدى تأثير آليات الحوكمة الداخلية وخصائص المراجع الخارجى على توقيت إصدار التقارير المالية- دراسة إختبارية على الشركات المساهمة المصرية"، ***مجلة الفكر المحاسبى***، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (٢٣)، العدد (١) :٢٩١-٣٣٣.
- ـــــــــــــــ ، (٢٠٢٠)"أثر خصائص الشركة ولجان المراجعة على الإفصاح المحاسبى عن رأس المال الفكرى: دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة بالسوق المالية السعودية"، ***المجلة العلمية للدراسات المحاسبية***، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، المجلد(٢)،العدد (١)، الجزء الثانى:٦٤٨-٧٠٢.
- ـــــــــــــــ ؛ ومحمد، محمد محمود سليمان،(٢٠٢١)"قياس تأثير مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين جودة الأرباح وتكلفة رأس المال- دراسة إختبارية"، ***مجلة الفكر المحاسبى***، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد(٢٥)،العدد(٢):٣٤-١٠١.
- سمعان، أحمد محمد شاكر؛ أحمد، هيام فكرى أحمد،(٢٠١٩)،"أثر المراجعة المشتركة على إشتراطات منح الإئتمان المصرفى: هل هناك تأثير لمشاركة كبرى مكاتب المراجعة؟ (منهج إمبريقى على الشركات

المساهمة المصرية"، ***مجلة البحوث المحاسبية***، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد (٦)، العدد الأول، الجزء الثانى، يونيو : ٦٦٩- ٧٣٨.

- شركة مصر لنشر المعلومات: **http://www.egidegypt.com**

- عبدالحليم، أحمد حامد محمود،(٢٠١٨)،"أثر هيكل الملكية وخصائص لجان المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة في البورصة السعودية"،"، ***مجلة الفكر المحاسبى***، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (٢٢)، العدد (٧)، ديسمبر: ٦٨٣- ٧٥٨.

- عبدالدايم، سلوى عبدالرحمن،(٢٠١٩)،"تحليل العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة والإفصاح عن المعلومات المستقبلية وأثرها على قرارات المستثمرين مع دراسة ميدانية"،"، ***المجلة العلمية للدراسات المحاسبية***، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، المجلد(١)،العدد (١):٣١٥ - ٣٩٧.

- عبدالله، يوسف صلاح،(٢٠١٨)،"دور لجان المراجعة فى الحد من السلوك الإنتهازى للإدارة فى إدارة الأرباح بهدف تحسين جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية على قطاع البنوك بمملكة البحرين)"، ***مجلة الفكر المحاسبى***، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (٢٢)، العدد (٤)، يوليو: ١١٥٨- ١٢٢١.

- عبدالمجيد، حميدة محمد،(٢٠١٧)،"قياس أثر خصائص لجنة المراجعة على جودة الأرباح فى الشركات السعودية"، ***مجلة الدراسات والبحوث التجارية***، المجلد (٣٨)، العدد (٤): ٥- ١٠٨.

- عبيد، راوية رضا، (٢٠١٧)،"قياس وتفسير العلاقة بين خصائص الوحدة الإقتصادية وجودة الأرباح المحاسبية: دراسة تطبيقية فى الشركات السعودية"، ***مجلة الفكر المحاسبى***، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (٢١)، العدد الرابع: ٦٨١- ٧٣٣.

- عفيفى، هلال عبدالفتاح السيد،(٢٠١١)،"العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الأرباح - دراسة إختبارية فى البيئة المصرية"، ***مجلة التجارة والتمويل***، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد (٣١)، العدد (٢)، يونيو:١٥٧- ٢٤٣.

- عنانى، محمد عبد السميع ،(٢٠١١)، ***"التحليل القياسى والإحصائى للعلاقات الاقتصادية: مدخل حديث بإستخدام Windows SPSS"*** ، الطبعة الثانية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.

- عيطة، متولى السيد متولى،(٢٠٢١)،"أثر فعالية لجان المراجعة وجودة المراجعة الخارجية على توقيت إصدار التقرير المالى السنوى: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بمؤشر EGX100"، ***المجلة العلمية للدراسات المحاسبية***، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، المجلد(٣)،العدد (١)، يناير:٣٢- ٩٥.

- غالى، أشرف أحمد محمد ،(٢٠١٨)،"قياس أثر مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبى وقيمة الشركة: دليل تطبيقى من الشركات المدرجة بالمؤشر المصرى EGX100"، ***مجلة الفكر المحاسبى***، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (٢٢)، العدد (٨)، ديسمبر: ١٢٣١- ١٣٠٠.

- قانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١م شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة، وزارة التجارة والصناعة.
- قانون سوق رأس المال رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢م.
- قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال المصرى رقم ٣٠ والصادر فى ١٣/ ٦ / ٢٠٠٢م.
- محمد، أحمد سليم،(٢٠١٨(أ))،"علاقة المراجعة المشتركة والمراجعة المزدوجة بجودة الأرباح دراسة تطبيقية "، ***مجلة الفكر المحاسبى***، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (٢٢)، العدد (٢)، أبريل: ٨٦٩- ٩٠٣ .
- ـــــــــــــــ،(٢٠١٨(ب))،"تفسير العلاقة بين هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وبين عدم شفافية وإستمرارية الأرباح –دراسة تطبيقية على الشركات المشتركة"، ***مجلة الفكر المحاسبى***، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (٢٢)، العدد (٥)، أكتوبر: ٨٠٧- ٨٤١ .
- مركز المديرين المصرى، وزارة الإستثمار،(٢٠١١)،"***دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية "*** ، فبراير.
- مركز المديرين المصرى بالهيئة العامة للرقابة المالية،(٢٠١٦)،"***الدليل المصرى لحوكمة الشركات***"، الإصدار الثالث بتاريخ ٢٦ يوليو.
- معلومات مباشر مصر: ***https://www.mubasher.info***
- مليجى، مجدى مليجى عبدالحكيم،(٢٠١٣)،"أثر جودة أنشطة المراجعة الداخلية على إدارة وجودة الأرباح كمدخل لتحسين الملائمة والإعتمادية على القوائم المالية للبنوك التجارية السعودية - دراسة نظرية تطبيقية"، ***مجلة التجارة والتمويل***، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد (٣٣)، العدد (٤)، ديسمبر:٢٥-٨٤.
- ـــــــــــــــ،(٢٠١٥)،"أثر الإفصاح المحاسبى عن ممارسات التنمية المستدامة على جودة الأرباح المحاسبية للشركات المسجلة فى البورصة السعودية"، ***مجلة الفكر المحاسبى***، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (١٩)، العدد (٤)، ديسمبر: ١- ٦٠.
- ـــــــــــــــ،(٢٠١٦)،"دراسة الأثر التفاعلى لجودة الأرباح المحاسبية وآليات الحوكمة على إحتمال تعرض الشركة لمخاطر الفشل المالى: أدلة عملية من البيئة المصرية"، ***مجلة المحاسبة والمراجعة لإتحاد الجامعات العربية***، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، المجلد (٢)، العدد (٢): ١-٥٢.
- نويجى، حازم محفوظ،(٢٠١٧)،"أثر خصائص لجنة المراجعة على قيمة الشركة دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة"،"، ***مجلة التجارة والتمويل***، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد (٣٧)، العدد (٤)،ديسمبر:١٣٤-١٧٢.
- يوسف، حنان محمد إسماعيل، (٢٠١٥)،"أثر تفعيل مدخل المراجعة المشتركة على كفاءة مراقب الحسابات فى الكشف والتقرير عن الغش فى القوائم المالية"، ***مجلة الفكر المحاسبى***، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (١٩)، العدد (٢): ٣٣٩- ٥٠٣.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

-Abdelghany, K.,(2005),"Measuring the Quality of Earnings", ***Managerial Auditing Journal***, Vol. 20(9):1001-1015.

-Abdollahiebli, F., (2018),"Joint Audit and The Implication of Its Use", Proceedings of Academics 20th International Conference, Montreal, Canada,7-13, Retrieved from: **www.worldresearchlibrary.org/upproc/pdf/1551-15307863877-13.pdf**.

-Agburuga, U. and Ibanichuka, E.,(2016),"The Predictive Ability of Corporate Profitability Components and Future Earnings", ***European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research***, Vol. 4 (11), December: 1-12.

-Agustina, H., Elfita, R. A., Soelistya, D., Muttaqiin, N., and Mochklas, M.,(2021),"The Role of Corporate Governance in Earnings Persistence: Audit Committee as A Moderation Variable", ***Accounting***, Vol. 7 : 1779–1784.

-Aledwan, B., Yaseen, A., and Alkubisi, A., (2015),"The Role of Audit Quality on the Relationship between Auditor's and Financial Performance Quality of Selected Cement Firm in Jordan", ***International Journal of Business and Social Scie*nce**, Vol. 6, (12), December: 138-146.

-Ali, K. S., Mohaisen, H. A., and Hameed, A. A.,(2019),"Joint Audit and the Financial Reporting Quality: Empirical Study on Iraqi Voluntary Joint Audits", ***International Journal of Innovation***, ***Creativity and Change***, Vol. 7(8): 343- 359.

-Alqatamin, R.,(2018),"Audit Committee Effectiveness and Company Performance: Evidence from Jordan", ***Accounting and Finance Research***, Vol. 7(2): 48-60.

-AL-Rassas, A. H., and Kamardin, H., (2015), "Directors' Independence, Internal Audit Function, Ownership Concentration and Earnings Quality in Malaysia", ***Asian Social Science***, Vol. 11(15): 244-256, Published by Canadian Center of Science and Education, ***http://repo.uum.edu.my/14770/1/29.pdf***.

-Azzoz, A. A., and Khamees, B. A.,(2016),"The Impact of Corporate Governance Characteristics on Earnings Quality and Earnings Management: Evidence from Jordan", ***Jordan Journal of Business Administration***, Vol. 12(1), 187-207.

-Baik, B., Farber, D., and Lee, S.,(2011),"CEO Ability and Management Earnings Forecasts", ***Contemporary Accounting Research***, Vol. 28 (5):1645-1668.

-Baldauf, J., and Steckel, R., (2012),"Joint Audit and Accuracy of The Auditor's Report : An Empirical Study", ***International Journal of Economic Sciences and Applied Research***, Vol. 5(2): 7-42

-Bellovary, J., Giacomino, D., and Akers, M.,(2005),"Earnings Quality: It's Time to Measure and Report", ***The CPA Journal***, Vol. 75 (11), November: 32-37.

-Bianchi, P. A., Falsetta, D., Minutti-Meza, M., and Weisbrod, E., (2019)," Joint audit engagements and client tax avoidance: evidence from the Italian statutory audit regime", ***The Journal of the American Taxation Association***, Vol. 41(1): 31-58.

-Bisogno, M., and De Luca, R., (2016),"Voluntary Joint Audit and Earnings Quality: Evidence from Italian SMEs", ***International Journal of Business Research and Development (IJBRD)***, Vol.5(1):1-22.

-Buallay, A.,(2018),"Audit Committee Characteristics: An Empirical Investigation of the Contribution to Intellectual Capital Efficiency", ***Measuring Business Excellence***, Vol. 22(2): 183-200.

-Canina, L., and Potter, G.,(2019),"Determinants of Earnings Persistence and Predictability for Lodging Properties", ***Cornell Hospitality Quarterly***, Vol.60(1): 40-51.

-Clubb, C., and Wu, G.,(2014),"Earnings Volatility and Earnings Prediction: Analysis and UK Evidence", ***Journal of Business Finance and Accounting***, Vol. 41 (1-2): 53-72.

-Dechow, P., Ge, W., and Schrand, C., (2010), "Understanding Earnings Quality: A Review of the Proxies, their Determinants and their Consequences", ***Journal of Accounting and Economics***, Vol. 50(2&3): 344- 401.

-Demerjian, P., Lev, B., Lewis, M., and McVay, S.,(2013),"Managerial Ability and Earnings Quality", ***The Accounting Review***, Vol. 88 (2), March: 463-498.

-Deng, M., Lu, T., Simunic, D. A., and Ye, M. (2014),"Do Joint Audits Improve or Impair Audit Quality?", ***Journal of Accounting Research***, Vol.52(5):1029-1060.

-Do Nguyet, A.,(2017),"The Impact of Earnings Volatility on Earnings Predictability", ***Global Business and Finance Review***, Vol. 22 (2): 82-89.

-Ettredge, M., Fuerherm, E. E., and Li, C.,(2014),"Fee Pressure and Audit Quality",***Accounting, Organizations and Society***, Vol.39(4), pp. 247-263.

-Ewert, R., and Wagenhofer, A.,(2011),"Earnings Quality Metrics and What They Measure", Available at ASSRN: **https://ssrn.com/abstract=1697042**.

-Fanani, Z.. (2011), "Determinant Factors of Financial Reporting Quality", ***Jornal of Finance and Banking***, Vol. 15(1): 23-39.

-Francis, J., LaFond, R., Olsson, P. M., and Schipper, K.,(2004),"Costs of Capital and Earnings Attributes", ***The Accounting Review*** Vol.79(4): 967-1010.

- ———— , Huang, A., Rajgopal, S., and Zang, A., (2008),"CEO Reputation and Earnings Quality", ***Contemporary Accounting Research***, Vol. 25(1):109–147.

-Ghosh, A. and Moon, D., (2010),"Corporate Debt Financing and Eamings Quality", ***Journal of Business Finance & Accounting***, Vol. 37(5&6), June/July: 538-559.

-Gunawan, A. S., and Putri, I. T. E.,(2020),"Determinants of Earning Persistence", ***Accounting Research Journal of Sutaatmadja (ACCRUALS)***, Vol.4(1):104-11910.

-Hamdan, A. M. M., Mushtaha, S. M. S., and Al-Sartawi, A. M.,(2013),"The Audit Committee Characteristics and Earnings Quality: Evidence from Jordan", ***Australasian Accounting, Business and Finance Journal***, Vol. 7(4): 51-80.

-Hamdan, A.,(2020),"The Role of the Audit Committee in Improving Earnings Quality: The Case of Industrial Companies in GCC", ***Journal of International Studies***, Vol. 13(2): 127-138, doi:10.14254/2071-8330.2020/13-2/9.

-Handayani, Y. D., and Ibrani, E. Y.,(2020),"The Effect of Audit Committee Characteristics on Earnings Management and Its Impact on Firm Value", ***International Journal of Commerce and Finance***, Vol. 6(2): 104-116.

-Herdjiono, I., and Sari, I. M.,(2017),"The Effect of Corporate Governance on The Performance of A Company: Some Empirical Findings from Indonesia", ***Journal of Management and Business Administration Central Europe***, Vol. 25:33-52.

-Holm, C., and Thinggaard, F.,(2016),"Paying for joint or single audits? The importance of auditor pairings and differences in technology efficiency", ***International Journal of Auditing,*** Vol. 20(1): 1-16.

-Ittonen, K., and Tronnes, P. C., (2015)," Benefits and Costs of Appointing Joint Audit Engagement Partners", ***Auditing: A Journal of Practice & Theory***, Vol. 34(3): 23-46.

-Kanagaretnam, K., Lee, J., Lim, C.Y., and Lobo, G.J.,(2016), "Relation between Auditor Quality and Corporate Tax Aggressiveness: Implications of Cross-Country Institutional Differences", Auditing: ***A Journal of Practice & Theory***, Vol.35(4), pp.105-135.

-Karim, M., and Sarkar, S., (2020), "Auditors' Quality, Footnotes, and Earnings Persistence", ***Managerial Finance***, Vol. 46 (2): 267-282, Avaiable at: https://www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108/MF-11-2018-0569/full/pdf

-Koutoupis, A., and Bekiaris, M., (2019),"Audit Committees Impact on Company Performance: The Greek & Italian Experience", ***International Journal of Auditing and Accounting Studies*** , Vol.1 (1): 1-12.

-Krishnan, G., and Zhang, J., (2019),"Does Mandatory Adoption of IFRS Enhance Earnings Quality? Evidence from Closer to Home", ***The International Journal of Accounting***, Vol. 45(1): 1-42.

-Lassaad, B. & Khamoussi, H.,(2012),"Environmental and Social Disclosure and Earnings Persistence", ***International Journal of Social Science & Interdisciplinary Research***, Vol. 1(7), July: 20-42.

-Lee, K., Lev, B., and Yeo, G.,(2007),"Organizational Structure and Earnings Management", ***Journal of Accounting, Auditing & Finance***, Vol.22(2): 293-331.

-Li, J., Mangena M., and Pike R.,(2012),"The Effect of Audit Committee Characteristics on Intellectual Capital Disclosure. ***The British Accounting Review***, Vol. 44(2): 98-110.

-Li, V., (2019),"The Effect of Real Earnings Management on the Persistence and Informativeness of Earnings", ***the British Accounting Review***, Vol. 51: 402-423.

-Malau, M.,(2019),"The Effect of Earnings Persistence and Earnings Transparency on Company Performance with Corporate Governance as Moderating Variable", ***Economics and Accounting Journal,*** Vol. 2 (2), May: 86-94.

-Mandour, M. M., Elharidy, A. M., and Mokhtar, E. S.,(2018),"Examining the Effect of Joint and Dual Audits on Earnings Management Practices", ***International Journal of Accounting and Financial Reporting***, Vol. 8(1): 84-114.

-McDaniel, L. S., Martin, R. D., and Maines, L. A.,(2002),"Evaluating Financial Reporting Quality: The Effects of Financial Expertise vs, Financial Literacy", ***The accounting Review,*** Vol. 77(s-1): 139-167.

-Menicucci, E.,(2020),"***Earnings Quality: Definitions, Measures, and Financial Reporting"***, Palgrave Macmillan, Springer Nature Switzerland AG, Cham, Switzerland.

-NGO, D. N. P., and LE , A. T. H.,(2021)," Relationship Between the Audit Committee and Earning Management in Listed Companies in Vietnam", ***Journal of Asian Finance, Economics and Business***, Vol 8(2): 135-142.

-Orjinta, H., and Evelyn, I., (2018),"Effect of Audit Committee Characteristics on Performance of non-financial Firms: Evidence from A Recessed Economy", ***International Journal of Innovation and Applied Studies***, Vol. 24 (1):289-298.

-Pernamasari, R.,(2018),"The Effect of Accrual Earnings, Corporate Governance, and Firm Size on Earnings Persistence of 100 Compass Index Companies Listedn 2015-2016",***Journal of Economics and Sustainable Development***, Vol.9(10): 196-205.

-Persakis, A., and Iatridis, G. E., (2016)," Audit quality, investor protection and earnings management during the financial crisis of 2008: An international perspective", ***Journal of International Financial Markets, Institutions and Money,***Vol. 41: 73-101.

-Rahmani, S. and Akbari, M.,(2013),"Impact of Firm Size and Capital Structure on Earning Management: Evidence from Iran", ***World of Sciences Journal***, Vol. 1(17): 59-71.

-Richardson, S.,(2003),"Earnings Quality and Short Sellers", ***Accounting Horizons***, Vol. 17, June: 49-61.

- ———, Sloan, R., Soliman, M., and Tuna, I.,(2005),"Accrual Reliability, Earnings Persistence and Stock Prices", ***Journal of Accounting and Economics***, Vol. 39(3): 473-485.

-Salehi, M., and Shirazi, M., (2016),"Audit Committee Impact on the Quality of Financial Reporting and Disclosure: Evidence from the Tehran Stock Exchange", ***Management Research Review***, Vol.39 (12): 1639-1662.

-Schipper, K., and Vincent, L.,(2003),"Earnings Quality", ***Accounting Horizons***, Vol. 17,Supplement: 97–110.

-Salim, S., Wijaya, H., Pamungkas, A. S., and Ruslim, T. S.,(2020),"Pengaruh Good Corporate Governance, Earnings Persistence Dan Accounting Conservatism Terhadap Earnings Quality", ***Jurnal Bina Akuntansi***, Juli, Vol.7(2): 161 - 174.

-Soliman, M. M., and Ragab,A. A.,(2014),"Audit Committee Effectiveness, Audit Quality and Earnings Management: An Empirical Study of the Listed Companies in Egypt", ***Research Journal of Finance and Accounting***, Vol.5(2): 155-166.

-Ta, H., (2014),**"*Effects of IFRS Adoption on Earnings Quality: Evidence from Canada*",** Ph.D. Thesis, Drexel University, Philadelphia.

-Tolulope, I., Uwuigbe, U., Uwuigb, O. R., Emmanuel, O., Oriabie, S., and Asiriuwa,O., (2018)," The Effect of Corporate Governance Attributes on Earnings Management: A Study of Listed Companies in Nigeria", ***Academy of Strategic Management Journal***, Vol. 17(6): 1-13.

-Vichitsarawong, T., and Pornupatham, S., (2015),"Do Audit Opinions Reflect Earnings Persistence?", ***Managerial Auditing Journal***, Vol. 30(3): 244-276.

-Yosifa, F., Selamarta, Y. S., and Nuryaman,(2021),"The Impact of Good Corporate Governance on Earning Management in Banking Listed on Bei in 2019", ***Review of International Geographical Education (RIGEO)***, Vol.11(6): 1113-1125. doi: 10.48047/rigeo.11.06.128.

-Zerni, M., Haapamaki, E., Jarvinen, T., and Niemi, L.,(2012),"Do Joint Audits Improve Audit Quality? Evidence from Voluntary Joint Audits", ***European Accounting Review***, Vol. 21(4): 731-765

-Zraiq M., and Fadzil F.,(2018),"The Impact of Audit Committee Characteristics on Firm Performance": Evidence from Jordan, ***Sch J Appl Sci Res***, Vol. 1(5): 39-42.

ملحق رقم (١) : قائمة بأسماء شركات عينة الدراسة

م	القطاع والشركات	م	القطاع والشركات
قطاع العقارات :			
١	القاهرة للاسكان والتعمير	٢	المصريين للإسكان والتعمير
٣	دلتا للإنشاءات والتعمير	٤	مصر الجديدة للاسكان والتعمير
٥	مينا للإستثمار السياحى والعقارى	٦	إعمار مصر للتنمية
٧	الخليجية الكندية للإستثمار العقارى العربى	٨	العالمية للإستثمار والتنمية
٩	السادس من إكتوبر للتنمية والاستثمار	١٠	مجموعة طلعت مصطفى القابضة
١١	الشمس للاسكان والتعمير	١٢	المتحدة للاسكان والتعمير
١٣	المجموعة المصرية العقارية	١٤	الوطنية للاسكان للنقابات المهنية
١٥	زهراء المعادى للاستثمار والتعمير	١٦	الغربية الأسلامية للتنمية العمرانية- تعمير
١٧	الصعيد العامة للمقاولات والإستثمار العقارى	١٨	التعمير والإستشارات الهندسية
قطاع مواد البناء :			
١٩	العربية للخزف	٢٠	جنوب الوادى للاسمنت
٢١	العز للسيراميك والبرسلين – الجوهرة	٢٢	مصر للاسمنت –قنا
٢٣	العربية للمحابس	٢٤	العربية للأسمنت
٢٥	العامة لمنتجات الخزف الصينى (شينى مارسيليا)	٢٦	روبكس العالمية لتصنيع البلاستيك والاكريلك
٢٧	أسمنت سيناء	٢٨	السويس للاسمنت
قطاع المقاولات والإنشاءات الهندسية :			
٢٩	الصناعات الهندسية المعمارية للانشاء والتعمير– أيكون	٣٠	المصرية لتطوير صناعة البناء (ليفت سلاب مصر)
٣١	الجيزة العامة للمقاولات والاستثمار العقارى	٣٢	العربية لاستصلاح الاراضى
٣٣	وادى كوم أمبو لاستصلاح الاراضى	٣٤	النصر للاعمال المدنية
٣٥	اكرو مصر للشدات والسقالات المعدنية	٣٦	سامكريت مصر-مهندسون ومقاولون
قطاع الموارد الأساسية :			
٣٧	الصناعات الكيماوية المصرية –كيما	٣٨	البويات والصنعات الكيماوية باكين
٣٩	مصر لصناعات الكيماويات	٤٠	الالومنيوم العربية
٤١	سيدى كرير للبتروكيماويات	٤٢	مصر للالمونيوم
٤٣	ابوقير للاسمدة والصناعات الكيماوية	٤٤	العز الدخيلة للصلب - الاسكندرية
٤٥	كفر الزيات للمبيدات والكيماويات	٤٦	المالية والصناعية المصرية
٤٧	حديد عز	٤٨	سماد مصر - إيجيفرت
٤٩	أسيك للتعدين - أسكوم		
قطاع السياحة والترفيه :			
٥٠	بيراميزا للفنادق والمنشأت السياحية	٥١	رمكو لإنشاء القرى السياحية
٥٢	جولدن بيراميدز بلازا	٥٣	المصرية للمنتجعات السياحية
٥٤	رواد مصر للاستثمار السياحى	٥٥	المصرية للمشروعات السياحية العالمية
٥٦	الشمس بيراميدز للفنادق والمنشآت السياحية	٥٧	اسيوط الاسلامية الوطنية
٥٨	جولدن كوست السخنة للاستثمار السياحى	٥٩	الوادى للاستثمار السياحى
٦٠	شارم دريم للاستثمار السياحى		
قطاع الأغذية والمشروبات :			
٦١	القاهرة للدواجن	٦٢	المصرية لصناعة النشا والجلوكوز
٦٣	الدلتا للسكر	٦٤	المصرية للدواجن
٦٥	العامة للصوامع والتخزين	٦٦	المنصورة للدواجن
٦٧	مصر للزيوت والصابون	٦٨	الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
٦٩	مطاحن وسط وغرب الدلتا	٧٠	عبور لاند للصناعات الغذائية
٧١	القاهرة للزيوت والصابون	٧٢	مطاحن مصر العليا

ملحق رقم (١) : قائمة بأسماء شركات عينة الدراسة

م	القطاع والشركات	م	القطاع والشركات
٧٣	الاسماعيلية مصر للدواجن	٧٤	مطاحن شرق الدلتا
٧٥	الشرقية إيسترن كومبانى	٧٦	مطاحن ومخابز الإسكندرية
٧٧	العربية لمنتجات الألبان آراب ديرى – باندا	٧٨	مطاحن ومخابز جنوب القاهرة والجيزة
٧٩	مطاحن ومخابز شمال القاهرة		
قطاع الرعاية الصحية والأدوية :			
٨٠	الاسكندرية للخدمات الطبية(المركز الطبي الجديد)	٨١	سبأ الدولية للأدوية والصناعات الكيماوية
٨٢	الاسكندرية للادوية والصناعات الكيماوية	٨٣	ممفيس للأدوية والصناعات الكيماوية
٨٤	المصرية الدولية للصناعات الدوائية –ابيكو	٨٥	مستشفى النزهه الدولي
٨٦	القاهرة للأدوية والصناعات الكيماوية	٨٧	مينا فارم للأدوية والصناعات الكيماوية
٨٨	اكتوبر فارما	٨٩	النيل للادوية والصناعات الكيماوية
٩٠	العربية للادوية والصناعات الكيماوية		
قطاع المنسوجات والسلع المعمرة :			
٩١	النصر للملابس والمنسوجات - كابو	٩٢	العربية لحليج الاقطان
٩٣	الاسكندرية للغزل و النسيج سبينالكس	٩٤	العربية وبولفارا للغزل والنسيج
٩٥	النساجون الشرقيون للسجاد	٩٦	دايس للملابس الجاهزة
٩٧	جولدن تكس للاصواف	٩٨	النيل لحليج الأقطان
قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات :			
٩٩	العربية للصناعات الهندسية	١٠٠	الشروق الحديثة للطباعة والتغليف
١٠١	الكبلات الكهربائية المصرية	١٠٢	دلتا للطباعة والتغليف
قطاع خدمات النقل والشحن :			
١٠٣	القناة للتوكيلات الملاحية	١٠٤	الأسكندرية لتداول الحاويات والبضائع
١٠٥	المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجيترانس)		
قطاع الورق ومواد التعبئة :			
١٠٦	الأهرام للطباعة والتغليف	١٠٧	العامة لصناعة الورق
١٠٨	يونيفيرسال لصناعة مواد التعبئة والتغليف والورق		
قطاع تجار وموزعون :			
١٠٩	الدولية للمحاصيل الزراعية	١١٠	ام.ام جروب للصناعة والتجارة العالمية
١١١	مصر للاسواق الحرة		
قطاع خدمات تعليمية :			
١١٢	القاهرة للخدمات التعليمية	١١٣	القاهرة للاستثمار والتنمية
١١٤	قناة السويس لتوطين التكنولوجيا		
قطاع الإتصالات والاعلام والتكنولوجيا :			
١١٥	المصرية للاتصالات	١١٦	راية لخدمات مراكز الاتصالات
١١٧	فورى لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الالكترونية	١١٨	المصرية للاقمار الصناعية
قطاع الطاقة والخدمات المساندة :			
١١٩	الاسكندرية للزيوت المعدنية- اموك	١٢٠	الحفر الوطنية
قطاع المرافق :			
١٢١	غاز مصر		

The Impact of Joint Audit and Audit Committee's Characteristics on Earnings Persistence

"An Empirical Study on Egyptian Listed Companies"

Abstract:

This research aimed to study and test the impact of Joint Audit and Audit Committee's Characteristics (Audit Committee's Size, Audit Committee's Independence, Audit Committee's Meetings, and Audit Committee's Experience) on Earnings persistence for the Egyptian listed companies, using a sample of (121) non-financial companies listed on the Egyptian Stock Exchange belongs to (16) economic sectors, with a total of (726) observations during the period from 2015 to 2020.

The results of this research find: There is no significant impact of joint audit on Earnings persistence, a positive and significant impact of each of (audit committee's size, audit committee's meetings, audit committee's experience) on Earnings persistence, a negative and significant impact of audit committee's independence on the Earnings persistence, a negative and significant interactive impact of joint audit and audit committee's size on Earnings persistence, a positive and significant interactive impact of joint audit and audit committee's independence on Earnings persistence, a negative and significant interactive impact of joint audit and audit committee's experience on Earnings persistence, and there is no significant interactive impact for joint audit and audit committee's meetings on Earnings persistence.

Keywords: Earnings Persistence, Earnings Quality, Joint Audit, and Audit Committee's Characteristics.